# الفصل الثانى

## المنهج النقلى فى التفسير

حينما دققنا النظر فى مناهج كثير من المفسرين ، الذين سبقوا ابن تيمية أو الذين لحقوه ، وجدنا غلبة الإتجـــاه النقلى على مناهج بعضهم ، وغلبة الإتجاه العقلى على مناهج الآخرين ، ولـكنا بعد دراسة مصنفات التفسير عند ابن تيمية لم نستطع ترجيح أحد الأتجاهين على الآخر ، وإن كان يفهم من مقدمته ، أن الجانب النقلى أبرز عنده ، لـكن الواقع غير ذلك ، ولذا فقد قسمنا المنهج التفسيرى إلى مبحثين أساسيين : المنهج النقلى ، والمنهج العقلى ، وإن كنت أعترف أن الفصل بينهما ليس بمستطاع أبداً ، وأن تصنيف الجوانب النقلية ، والجوانب العقلية ، على المبحثين قائم فقط على غلبة النقل أحياناً وغلبة العقل أحياناً أخرى .

والمنهج النقلى عند ابن تيمية له جوانب كثيرة ، وظواهر متعددة نتناولهـــا — بعون الله تعالى — على النحو التالى :

### مصادر التفسير النقلى :

اعتمد ابن تيمية على مصادر كثيرة استمد منها تفسيره ، وليس كل ماقرأ منها كان موافقاً لصاحبه ، ولـكن كان له إزاءها مواقف مختلفة : موقف المستشهد وموقف الناقد أحياناً أخرى ، وليس ما نذكره هو كل ما قرأه ، وإنمـــا كانت أسماء أصحاب هذه المصنفات أكثر دورانا فى تفسيره عن غيرها وركزنا — فى الغالب — على العلماء الذين عاصروا حركة التدوين ، أو جاءوا بعدها ، حتى نتأكد من انهم تركوا آثاراً علمية ، يحتمل أن اطلع شيخ الإسلام عليها ، ويلاحظ أننا أكتفينا بأسماء العلماء والمؤلفين فقط لصعوبة معرفة عناوين المؤلفات على وجه الدقة ، على الرغم من أننا حاولنـــا جهدنا استخراج أسماء تلك المصادر من خلال تفسيره .

وهاك المصادر مصنفة على أسماء العلوم والتى أمكننا استخراجها من خلال تفسيره :

**أولا : التفسير :**

١ — تفسير الطبرى .

٢ — تفسير الربيع ابن أنس .

٣ — تفسير ابن جريج .

٤ — تفسير الكلبى .

٥ — تفسير عبد الرحمن ابن أبى حاتم .

٦ — تفسير مقاتل بن سليمان .

٧ — تفسير السدى .

٨ — تفسير اليغوى .

٩ — تفسير الواحدى .

١٠— تفسير الثعلبى .

١١— تفسير أبى زكريا بن الصيرفى شيخ ابن تيمية .

١٢— تفسير ابن الجوزى .

١٣— تفسير محمد بن كعب القرظى .

**ثانيـاً : الحديث ومصطلحه والسنن والآثار :**

١ — البخارى .
٢ — مسلم .
٣ — الترمذى .
٤ — أبو داود .
٥ — النسائى .
٦ — ابن ماجه .
٧ — الحاكم .
٨ — مالك .
٩ — أحمـد .
١٠— ابن أبى الدنيا .

١١ — ابن أبي عاصم .
١٢ — القاسم بن خلف .
١٣ — أبو نعيم .
١٤ — أبو بكر بن الأنبارى .
١٥ — أبو جعفر الخرائطى .
١٦ — أبو محمد الخلال .
١٧ — ابن أبي الفوارس .
١٨ — أبو القاسم البغوى .
١٩ — الطبرانى
٢٠ — ابن عساكر
٢١ — ابن حبان
٢٢ — اسحق بن راهويه
٢٣ — أبو بكر بن الأثرم
٢٤ — البيهقى
٢٥ — ابن بطه
٢٦ — حنبل بن عم الإمام أحمد
٢٧ — ابن خزيمة
٢٨ — الدارقطنى
٢٩ — أبو ذر الهروى
٣٠ — الشعبى
٣١ — أبو الشيخ الأصبهانى
٣٢ — عبد الله بن المبارك
٣٣ — عثمان بن سعيد الدارمى
٣٤ — عبد الله بن الإمام أحمد
٣٥ — أبو عبد الله بن منده
٣٦ — أبو عمر الطلمنكى
٣٧ — أبو القاسم اللالكائى .

**ثالثا : النحو واللغة :**

١ — سيبويه
٢ — الأخفش
٣ — الأصمعى
٤ — الجوهرى
٥ — الخليل بن أحمد
٦ — الزجاج
٧ — ابن السائب
٨ — ابن فارس
٩ — ثعلب
١٠ — الفراء

**رابعا : الفقه وأصوله :**

١ — أحمد بن حنبل
٢ — الشافعى

| | |
|---|---|
| ٣ — مالك | ٤ — أبو حنيفة |
| ٥ — أبو يوسف | ٦ — محمد بن الحسن الشيبانى |
| ٧ — الأوزاعى | ٨ — ابن حزم |
| ٩ — سعيد بن المسيب | ١٠ — ابن سيرين |
| ١١ — الليث بن سعد | ١٢ — أبو يعلى القاضى |

ولعل نظرة واحدة إلى هذه المصادر ، تقفنا على سعة علم الرجل ، وعمق تفكيره وثراء تفسيره ، وخصوبة أبحـاثه ، وأنه لم يكتف بمصادر الدرجة الأولى فى التفسير كما قد يفهم من المقدمة ، وإنما توسع فى مصادر الدرجة الثانية ، وهى الثقافة التفسيرية بمعناها الواسع والتى تشمل التراث العلمى كله بما فى ذلك العلوم الطبيعية والكونية ، مما جعل ابن تيمية جدير كل الجدارة بلقب المفسر الحق .

**أسس التفسير النقلى :**

**( ا ) الاعتماد على مصادر الدرجة الأولى : القرآن الكريم ، السنة المطهرة — أقوال الصحابة — أقوال التابعين :**

**أولا : القرآن الكريم :**

يرى ابن تيمية أن خير تفسير للقرآن هو القرآن نفسه ، فما أجمِلَ فى موضع فصل فى موضع آخر ، وما اختصر فى مكان بسط فى مكان آخر ، وقد وضع هذه القاعدة فى المقدمة ، وأكدها فى غير موضع من مصنفاته ، فقد قال : « والتحقيق هو الجمع بين نصوص الأمر والنهى وتفسير بعضها ببعض ، والجمع بين نصوص الوعد والوعيد ، وتفسير بعضها ببعض ، من غير تبديل شىء منها[1] » .

وتفسير القرآن بالقرآن عنده له فوائد قيمة لا تتحقق بدونه ، فهناك آية

---

( ١ ) أنظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٤/٤٩٨ .

تقيد ما أطلقته آية أخرى ، وخاصة إذا كانت بعدها فى تاريخ النزول ، فمثلا آية المواريث فى سورة الأحزاب قيدت آية المواريث المطلقة فى سورة الأنفال ، وأوضح ابن تيمية هذه القضية قائلا : وهذه الآية المقيدة ( وأولو الأرحام بعضُهم أولى ببعضٍ فى كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفاً[١] تقضى على تلك المطلقة فى الأنفال ( وأولوا الأرحام بعضُهم أولَى ببعضٍ فى كتابِ اللهِ[٢] لثلاثه أوجه :

**الأولى** : فهذه فى سورة الأنفال عقب بدر ، وتلك فى سورة الأحزاب عقب الخندق .

**الثانى** : أن هذا مطلق ومقيد فى حكم واحد ، وسبب واحد ، والحكم هنا متضمن للإباحة والاستحقاق ، والتحريم على الغير ، وإيجاب العطاء .

**الثالث** : أن آية الأنفال ذكر فيها الأولوية بعد أن قطع الموالاة بين المومنين والكافرين أيضا — فيما سبق من الآيات فى السورة[٣] — فهى دليل ثان ، وهاتان الآيتان تفسران المطلق فى آية المواريث ويكون هذا تفسير القرآن بالقرآن »[٤].

وقيمة هذا التفسير أنه يعطى القول الفصل فى القضية ، فلا يكون هناك حجة لمكابر أو معاند ، ولهذا ركز عليه ابن تيمية تركيزا شديداً ، حتى أنه ليكاد يقدم معجما مفهرسا لبعض الألفاظ ، بغية الاستقراء التام والاستقصاء الكامل ، فقد توصل — مثلا — إلى فكرة أن « العذاب المهين » توعد الله به الكفار والمنافقين ، وأن « العذاب العظيم » توعد به عصاة المؤمنين فقط ، وعلى ذلك فلا يصح القول بترادف اللفظين ، وأن هناك فرقا كبيرا بينهما ؛ إذ أن « المهين » يتضمن الإذلال والخلود فى النار ، ولكن العظيم لا يتضمن ذلك ، وحتى لا يدع فرصة لمستريب شرع فى استقصاء اللفظين على هذا النحو حيث يقول :

---

( ١ ) سورة الأحزاب / الآية ٦ .
( ٢ ) سورة الأنفال / الاية ٧٥ .
( ٣ ) الأنفال : ٧٣ .
( ٤ ) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٥/٤٤٣ .

« ومما يؤيد الفرق أنه قال : إنَّ الذين يؤذون اللهَ ورسولَه لعنهم اللهُ في الدنيا والآخرة ، وأعد لهم عذاباً مهيناً[١] » ولم يجيء اعداد العذاب المهين في القرآن إلا في حق الكفار ، كقوله : « الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل ، ويكتمون ما آتاهم اللهُ من فضله . وأعتدنا للكافرين عذاباً مهيناً »[٢] وقوله : ( فباءوا بغضبٍ على غضب ، وللكافرين عذابٌ مهين[٣] ) وقوله ( إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً ولهم عذابٌ مهين[٤] ) وقوله ( والذين كفروا وكذَّبوا بآياتنا فأولئك لهم عذابٌ مهين[٥] ) وقوله ( وإذا علم من آياتنا شيئاً اتخذها هُزُواً أولئك لهم عذابٌ مهين[٦] ) وقوله ( ولقد أنزلنا آياتٍ بيناتٍ وللكافرين عذابٌ مهين[٧] ) وقوله ( اتخذوا أيمانهم جنة فصدوا عن سبيل اللهِ ، فلهم عذابٌ مهين[٨] ) .

وأما قوله : ( ومنْ يعصِ اللهَ ورسولَه ويتعدَّ حدودَه يُدخلْه ناراً خالداً فيها ، وله عذابٌ مهين[٩] ) فهي — والله أعلم — فيمن جحد الفرائض واستخف بها ، على أنه لم يذكر أن العذاب أعد له[١٠] » .

ثم استأنف القول في استقصاء « العذاب العظيم » كما فعل مع « العذاب المهين » قائلا : وأما العذاب العظيم فقد جاء وعيداً للمؤمنين في قوله : ( لولا كتابٌ من اللهِ سبق لمسكم فيما أخذتم عذابٌ عظيم[١١] ) وقوله : ( ولو فضلُ الله عليكم ورحمته لمسكم فيما أفضتم فيه عذابٌ عظيم[١٢] ) وفي القاتل ( وغضب

---

( ١ ) سورة الأحزاب / الاية ٥٧ .
( ٢ ) سورة النساء / الاية ٣٧ .
( ٣ ) سورة البقرة / رلاية ٩٠ .
( ٤ ) سورة آل عمران / الآية ١٧٨
( ٥ ) سورة الحج / الآية ٥٧ .
( ٦ ) سورة الجاثية / الآية ٩ .
( ٧ ) سورة المجادلة / الاية ٥
( ٨ ) سورة المجادلة / الآية ١٦ .
( ٩ ) النساء / ١٤
(١٠) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ١٥/٣٦٦ .
(١١) الأنفال / ١٦٨
(١٢) النور / ١٤

الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيما )[١] وقوله ( ولا تتخذوا أيمانكم دَخَلاً بينكم فتزلَّ قدمٌ بعد ثبوتها وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله ولكم عذابٌ عظيم[٢] ) ، وقدقال سبحانه (ومن يهنِ الله فما له من مكرِم)[٣] وذلك لأن الإهانة إذلال وتحقيروخزى ، وذلك قدر زائد على ألم العذاب ، فقد يعذب الرجل الكريم ولا يهان ، فلما قال فى هذه الآية : ( وأعد لهم عذابا مهينا ) علم أنه من جنس العذاب الذى توعد به الكفار والمنافقين ، ولما قال الله سبحانه : ( ولهم عذاب عظيم ) جاز أن يكون من جنس العذاب فى قوله ( لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم ) . والذى يبين الفرق أيضا ،أنه سبحانه قال هناك ( وأعد لهم عذاباً مُهيناً[٤] ) والعذاب إنما أعد للكافرين، فان جهنم لهم خلقت ، لأنهم لابد أن يدخلوها وما هم منها بمخرجين ،وأهل الكبائر من المؤمنين يجوز أن يدخلوها إذا غفر الله لهم ، وإذا دخلوها فإنهم يخرجون منها ولو بعد حين[٥] » .

ومن فوائد هذا التفسير عنده ، أنه يستدل به على صحة معنى ذهب إليه وخاصة فى الأمور الخلافية ، مثل الحقيقة والمجاز ، فهو يرى — مثلا — أن اللفظ الواحد قد يراد به معنيان وكلاهما حقيقة ، ولهذا فانه ليس مع البلاغيين فى اعتقادهم أن قول الله تعالى : ( واسأل القريةَ ) أنه من قبيل المجاز « فلفظ القرية » نفسه قد يراد به المساكن ، وقد يراد به السكان ، وكلاهما حقيقة ، ويقول ، إن إرادة السكان بالقرية فى كتاب الله أكثر ، ويستشهد بهذه الآيات قوله تعالى : ( وضرب الله مثلا قريةً كانت آمنةً مطمئنةً يأتيها رزقُها رغداً منْ كل مكان فكفرت بأنعمِ الله ، فأذاقها اللهُ لباسَ الجُوع والخوفِ بما كانوا يصنعون[٦] ) . وقوله : ( وكم من قريةٍ

---

( ١ ) النساء / ٩٣ .
( ٢ ) النحل / ٩٤ .
( ٣ ) الحج / ١٨
( ٤ ) الأحزاب : ٥٧ .
( ٥ ) مجموع فتاوى ١٥/٣٦٧ ، ٣٦٨ .
( ٦ ) النحل/١١٢ .

أهلكناها فجاءهم بأسُنا بياتا أو هم قائلون[١] ) وقوله : واسأل القريةَ التي كنا فيها والعيرَ التي أقبلنا فيها وإنا لصادقون[٢] ) وقوله ( وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا ، وجعلنا لمهلِكهم مَوْعداً )[٣] ) .

وقوله : ( وكذلك أخذُ ربِّك إذا أخذَ القرى وهى ظالمةٌ ، إنَّ أخذَه أليمٌ شديد[٤] ) وقوله : ( لتنذرَ أم القرى ومن حولها ، وتنذرَ يومَ الجمع لا ريبَ فيه ، فريقٌ فى الجنة وفريقٌ فى السعير[٥] ) .

وقوله : ( فكأيِّن من قرية أهلكناها ، وهى ظالمةٌ فهى خاويةٌ على عروشِها وبئرٍ معطلةٍ ، وقصرٍ مشيد[٦] )وقوله : ( أو كالذى مَرَّ على قريةٍ وهى خاويةٌ على عروشِها[٧] ) .

كما يستخدم ابن تيمية هذا التفسير فى تقرير مبادىء العقيدة الأساسية مثل البعث بعد الموت ، وهو هنا يستشهد على فكرة أن الميعاد أهون على الله من المبدأ وذلك فى مواجهة الملاحدة والدهريين ، مع أن أصحاب الفطرة النقية يؤمنون أن الله سبحانه له القدرة المطلقة لايصرفه شيء عن شيء ، ولايعجزه شيء فى الأرض ولا فى السماء ،ولتقرير هذا المبدأ استشهد بهذه الآيات : قوله تعالى : ( وهو الذى يبدأ الخلقَ ثم يعيدُه وهو أهونُ عليه ،وله المثلُ الأعلى فى السمـــواتِ والأرض[٨] ) وقوله ( وقالوا أئذا كنا عظاماً ورفاتاً أئنَّا لمبعوثون خلقا جديدا ، أو لم يَرَوْا أنَّ اللهَ الذى خلقَ السمواتِ والأرضَ قادرٌ على أن يخلقَ مثلهم ، وجعلَ لهم أجلا لا ريبَ فيه[٩] ) .

وقوله : ( وقالوا أئذا كنا عِظَاما ورفاتا أئنا لمبعوثون خلقا جديدا ،

---

( ١ ) الأعراف / ٤ .
( ٢ ) يوسف ( ٨٢ .
( ٣ ) الكهف / ٥٩ .
( ٤ ) هود / ١٠٢
( ٥ ) الشورى / ٧ .
( ٦ ) الحج / ٤٥ .
( ٧ ) البقرة / ٢٥٩ .
( ٨ ) الروم / ٢٧ .
( ٩ ) الاسراء / ٩٨ ، ٩٩ .

قل كونوا حجارةً أو حديدا ، أو خلقا مما يكبرُ في صدوركم ، فسيقولون مَنْ يُعيدنا ، قل الذى فطركم أولَ مرةٍ ، فسينْغضون إليك رءوسهم ويقولون متى هو ، قل عسى أن يكون قريبا ، يوم يدعوكم فتستجيبون بحمده ، وتظنونَ إن لبثتم إلا قليلا[١] » وقوله : ( أو ليس الذى خلق السمواتِ والأرضَ بقادرٍ على أن يخلقَ مثلهم بلى وهو الخلاق العليم[٢] » . وقوله : أو لم يَرَوا أن الله الذى خلق السمواتِ والأرضَ ، ولم يَعْىَ بخلقهن بقادر على أن يُحْيِيَ الموتى ، بلى إنه على كل شيء قديرٌ[٣] » . وقوله : (أفرأيتم ماتُمْنون أأنتم تخلقونه أم نحنُ الخالقون نحن قدَّرنا بينكم الموت وما نحن بمسبوقين على أن نبدلَ أمثالكم وننشئكم فيما لا تعلمون ، ولقد علمتم النشأة الأولى ، فلولا تذكرون[٤] والمراد بقدرته على خلق مثلهم هو قدرته على إعادتهم[٥] ».

وحيث إن ابن تيمية هو الرجل الذى كان يهدف بجهاده العلمى والعملى إلى جعل الكتاب والسنة المصدرين الأساسيين للاحتكام فيما شجر بين الناس ، فقد حشد الأدلة الكثيرة من القرآن الكريم التى تؤكد على ضرورة جعل الكتاب والسنة أصلا فى جميع الأمور ، ويخبر أن هذه طريقة الأنبياء فى الدعوة فى مواجهة أهل البدع الذين جعلوا بدعهم أصلا محكما ، وما جاء به الرسول (صلى الله عليه وسلم ) فرعا ومشكلا ، وها هى الأدلة التى ساقها تأكيدا لفكرته :

قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا اللهَ حق تقاتِه ، ولا تموتنَّ إلا وأنتم مسلمون ، واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)[٦] وقوله : (كان الناسُ أمةً واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين ، وأنزل معهم الكتابَ بالحقِّ ، ليحكمَ بين الناس فيما اختلفوا فيه ، وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعدِ ما جاءتهم البيناتُ بغياً بينهم ، فهدى اللهُ الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من

---

( ١ ) الإسراء / ٤٩ — ٥٢ .
( ٢ ) يس / ٣٣ .
( ٣ ) الأحقاف / ٣٣ .
( ٤ ) الواقعة / ٥٨ — ٦٢ .
( ٥ ) مجموع فتاوى ١٧ / ٢٥٠ ، ٢٥١ .
( ٦ ) آل عمران / ١٠٢ / ١٠٣

الحق بإذنه ، والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم )[١] وقوله : ( المص ، كتابٌ أنزل إليك فلا يكن فى صدرك حرجٌ منه لتنذرَ به وذكرى للمؤمنين اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ، ولا تتبعوا من دونه أولياء ، قليلا ما تذكرون )[٢] وقوله تعالى : ( فإما يأتينكم منى هُدى فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرضَ عن ذكرى فإن له معيشةً ضنكاً ونحشرُه يوم القيامة أعمى ، قال ربِّ لِمَ حشرتنى أعمى وقد كنتُ بصيراً ، قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتَها وكذلك اليوم تنسى )[٣] .

وقوله : ( يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسولَ وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خيرٌ وأحسنُ تأويلا )[٤] وقوله : ( يا أيها الذين آمنوا لا تقدّموا بين يدَىِ الله ورسوله ، واتقوا الله إن الله سميعٌ عليمٌ )[٥] وقوله : ( ألم ترَ إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك ، وما أنزل من قبلك ، يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمِرُوا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضِلَّهم ضلالا بعيدا ، وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدُّون عنك صدودا ، فكيف إذا أصابتهم مصيبةٌ بماقدمت أيديهم ، ثمَّ جاءوك يحلفون بالله إنْ أردنا إلا إحساناً وتوفيقاً ، أولئك الذين يعلمُ الله ما فى قلوبهم فأعرض عنهم وعِظْهم وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا ، وما أرسلنا من رسولٍ إلا ليُطَاع بإذن الله ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيما ، فلا وربك لا يؤمنون حتى يُحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليما )[٦] وقوله : ( وأنَّ هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا

---

( ١ ) البقرة / ٢١٣ .
( ٢ ) الأعراف / ١ ، ٢ ، ٣ .
( ٣ ) طه / ١٢٣ - ١٢٦ .
( ٤ ) النساء / ٥٩ .
( ٥ ) الحجرات / ١ ، ٢ .
( ٦ ) النساء / ٦٠ - ٦٥ .

السبلَ فتفرَّقَ بكم عن سبيله)[١] وقوله : ( إن الذين فرَّقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم فى شىء إنما أمرهم إلى اللهِ ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون )[٢] .

وقوله : ( فأقم وجهك للدين حنيفا ، فطرةَ الله التى فطرَ الناسَ عليها لا تبديلَ لخلقِ اللهِ ، ذلك الدينُ القيمُ ولكن أكثر الناس لا يعلمون ، منيبين إليه واتقوه وأقيموا الصلاةَ ولا تكونوا من المشركين ، من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً ، كل حزبٍ بما لديهم فرحون [٣] .

وقوله : ( شرع لكم من الدينِ ما وصى به نوحاً ، والذين أوْحينا إليك وما وصَّينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه )[٤] .

ثم يعلق مقدماً لنا خلاصة مذهبه ، وأقصى غايته ، مما لا يدع مجالا للشك فى سلفيته : « فهذه النصوص وغيرها تبين أن الله أرسل الرسل ، وأنزل الكتب لبيان الحق من الباطل ، وبيان ما اختلف فيه الناس ، وأن الواجب على الناس اتباع ما أنزل إليهم من ربهم ، ورد ما تنازعوا فيه إلى الكتاب والسنة ، وأن من لم يتبع ذلك كان منافقاً ، وأن من اتبع الهدى الذى جاءت به الرسل فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرض عن ذلك حشر أعمى ضالا معذباً ، وأن الذين فرقوا دينهم قد برىء الله ورسوله منهم »[٥] .

**ثانياً : السنة المطهرة :**

لا ريب أن السنة المطهرة هى المادة الخصبة التى بنى عليها ابن تيمية كل أبحاثه ، واستخرج منها كل أدلة اجتهاده ، وأوجه استنباطه ، ويقترن بالسنة الحديث القدسى فقد استشهد به ابن تيمية فى مقام العظمة والاعتبار متحرياً الصحيح منه ، وإن كان هـذا المقام هو مقام عرض النماذج التطبيقية

---

( ١ ) الأنعام / ١٥٣ .
( ٢ ) الأنعام / ١٥٩ .
( ٣ ) الروم / ٣ – ٣٢ .
( ٤ ) الشورى / ١٣ .
( ٥ ) مجموع فتاوى ١٧ / ٣٠١ – ٣٠٣ .

لتفسير القرآن إلا أنى لا أجد مانعاً من تقديم بعض النماذج لدراسته للسنة ، وخدمته لها .

ألمح ابن تيمية إلى نقطة لطيفة عند تعريفه للسنة ، وهى أن السنة كانت موازية لتنزيل الوحى القـــرآنى ، ومعنى ذلك أن أقوال النبى ( عليه الصلاة والسلام ) وأفعاله ، قبل الوحى أو النبوة لا تعد من السنة وذلك حيث يقول : « الحديث النبوى هو عند الإطلاق ينصرف إلى ما حدث به عنه بعد النبوة : من قوله وفعله وإقراره ، فإن سنته ثبتت من هذه الوجوه الثلاثة ، فما قاله إن كان خبراً وجب تصديقه به ، وإن كان تشريعاً إيجاباً أو تحريماً أو إباحـــة وجب اتباعه فيه ، فإن الآيات الدالة على نبوة الأنبياء ، دلت على أنهم معصومون فيما يخبرون به عن الله عز وجل ، فلا يكون خبرهم إلا حقاً ، وهذا معنى النبوة ، وهو يتضمن أن الله ينبئه بالغيب وأنه ينبىء الناس بالغيب والرسول مأمور بدعوة الخلق وتبليغهم رسالات ربه »[1] .

ومن هذا التعريف نفهم أن السنة انما صدرت عن النبى ( عليه الصلاة والسلام ) أساساً لخدمة القرآن وتبيينه ، ويؤيد هذا ما قاله الرسول نفسه ( ألا أنى أوتيت الكتاب ومثله معه ) .

وهناك فريق ينزع إلى توسيع تعريف السنة بحيث يدخل فيها أقوال الصحابة وأفعالهم ويصبح معنى السنة عندهم أنه ما جاء منقولا عن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) من قول أو فعل أو تقرير ، ويطلق كذلك فى مقابل البدعة فيقال فلان على سنة إذا عمل على وفق ما عمل عليه النبى ( صلى الله عليه وسلم ) سواء كان ذلك مما نص عليه الكتاب أم لا ، ويقال فلان على بدعة إذا عمل على خلاف ذلك ، ويطلق البعض لفظ السنة على ما عمل الصحابة رضوان الله عليهم سواء وجد ذلك فى الكتاب والسنة أم لا لكونه إتباعاً لسنة ثبتت عندهم لم تنقل إلينا ، أو اجتهاداً مجمعاً عليه منهم أو من خلفائهم ، كما فعلوا فى جمع المصحف وتدوين الدواوين وما أشبه ذلك »[2] .

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٨/٧٠٦ .

(٢) الشيخ محمد الخضرى : أصول الفقه ص ٢٣٦ ، القاهرة — ١٣٨٢ هـ-١٩٦٢ ط . ٤ .

ولكنا نؤيد الرأى القائل بالتمييز بين سنة النبي ( عليه الصلاة والسلام ) وسنة الصحابة رضوان الله عليهم ، لأن لسنة النبي منزلة فى التشريع ، ودرجة فى الاحتجاج ليست لسنة الصحابة وخاصة إذا كانت أقوالهم من النوع الذى للرأى فيه مجال .

ويرى ابن تيمية — كما أسلفنا — أن النبي ( عليه الصلاة والسلام ) فسر كل القرآن ، محكمه ، ومتشابهه جميعاً ، وأنه علم من التأويل الصورة العلمية للخبر ، أما الصورة الواقعية التى سيأتى عليها الخبر فهو جانب من التأويل لا يعلمه أحد إلا الله ، وعلى هذا فلا تكاد تخلو آية — فى تفسير ابن تيمية — من ذكر أدلة السنة المفسرة ، ولكنه التفسير اليقظ الفطن الذى يشيع مقياس النقد فى كل ما يتعلق بالحديث : سنداً ومتناً ، واحتجاجا ، ورجالا .

وقد حفظ ابن تيمية قدراً كبيراً جدا من كتب السنة ذكرنا بعضاً منها عند الحديث عن مصادره ، ومن المعروف أن أصحاب هذه الكتب ليسوا سواءا فى مستوى الصحة ، ولهذا فقد فاضل بينهم منبهاً على مستوى العدالة والضبط والصحة ، ومن النتائج التى قررها : أن أكثر متون صحيح البخارى ، وصحيح المسلم مما يعلم علماء الحديث قطعاً أن الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) قاله[1] .

أما عن تصحيح الأئمة فإن تصحيح البخارى بوجه عام — هو عنده — أبلغ من تصحيح مسلم ، وتصحيح مسلم أبلغ من تصحيح أبى حاتم والترمذى والدارقطنى وابن خزيمه وابن منده وصاحب المختار ، وغيرهم ، وهؤلاء أبلغ من تصحيح الحاكم ، ولذلك فإن أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم ، وإن كان غالب ما يصححه الحاكم صحيحاً ، وأشار إلى أن ( تحسين ) الترمذى أحياناً يكون مثل تصحيح الحاكم أو أرجح[2] .

ومع تقريره أن تصحيح البخارى أفضل من تصحيح مسلم ، إلا أنه حذر من إهمال لفظ مسلم لمجرد أن البخارى أعرض عنه ، وقال : « إن مسلم ينفرد بألفاظ يعرض عنها البخارى وقد يكون الصواب مع مسلم »[3] وذهب إلى

---

(١) أنظر مجموع فتاوى ١٨/٤١ .
(٢) أنظر مجموع فتاوى ٢٢/٤٢٦ .
(٣) أنظر مجموع فتاوى ١٨/٢٠ .

تفضيل البخارى ومسلم على موطأ الإمام مالك[١] . وذهب إلى أن شرط أحمد فى مسنده أجود من شرط أبى داود ، واستحسن قول الإمام أحمد ( ضعيف الحديث خير من الرأى ) — وضعيف الحديث عند أحمد — كما ذكرنا — هو الذى خف ضعفه حتى ارتقى إلى مرتبة الحسن ولذا فقد قال ابن تيمية : « من نقل عن أحمد أنه يحتج بالحديث الضعيف الذى ليس بصحيح ولا حسن فقط غلط عليه »[٢] . والذى يحتج به ابن تيمية من الأحاديث كل أنواع الصحيح : ما تواتر لفظه ، وما تواتر معناه ، وما تلقاه المسلمون بالقبول فعملوا به ، وما تلقاه أهل العلم بالحديث بالقول والتصديق كجمهور أحاديث البخارى ومسلم . كذلك يحتج بالضعيف الذى خف ضعفه وهو الحسن فى اصطلاح الترمذى ،وذلك طبعاً فى الفروع والشواهد على أحكام لها أصل فى الدين ، أما الضعيف الذى لا يأخذ به ، فهو الذى اشتد ضعفه بأن كان راوية متهماً بالكذب أو ردىء الحفظ[٣] .

وبوجه عام فقد رتب ابن تيمية كتب الحديث من حيث الصحة فذكر أن أصح كتب الحديث : البخارى ثم مسلم ، وما جمع بينهما كالحميدى والأشبيلى وبعد ذلك السنن : سنن أبى داود والنسائى وجامع الترمذى ، ثم المسانيد : مسند الشافعى ، ومسند أحمد بن حنبل[٤] .

وقد أحصينا عدد مرات الاستشهاد بكل كتاب من كتب الحديث المذكورة فى المصادر ، ووجدنا — فعلا — أنه كان أكثر استشهادا بكتب هؤلاء الأئمة من غيرهم ، والسبب فى ذلك هو دقة الشروط وسلامة المنهج إلى حد كبير عند هؤلاء الأئمة .

وهذه نبذة مختصرة عنهم ، نركز فيها على الشرط أو المنهج :

١ — **الامام البخارى** : هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم

---

(١) أنظر مجموع فتاوى ٢٠/٣٢٠ .
(٢) أنظر مجموع فتاوى ١/٥٢١ .
(٣) أنظر مجموع فتاوى ١٨/٢٣، ٤٣ .
(٤) أنظر مجموع فتاوى ١٨/٧٤ .

البخارى ، صاحب كتاب الجامع الصحيح ، وهو لم ينص على الشرط الذى أخرج بموجبه أحاديث كتابه ، ولكن العلماء استنبطوا ذلك من منهجه ، وكل منصف يرى أن البخارى اختار رواته ممن اشتهروا بالعدالة والضبط والأتقان ، وهذا لايخفى على عالم كما لايخفى منهجه الخاص فى كتابه الذى يدل على عظم فهمه وسعة علمه وقوة استنباطه .

والبخارى لم يكتف بأن يعاصر الراوى من يروى عنه ، بل أوجب ثبوت لقائه له ولو مرة واحدة ، ومن هنا قال العلماء : للبخارى شرطان : شرط المعاصرة ، وشرط اللقاء ، فهو لايرضى خبراً إلا إذا صرح الراوى بسماعه ممن فوقه ، أو ثبت لقاؤه لمن يروى عنه إذا قال ( عن فلان ) لأن عن لاتفيد السماع عنده ، فبمجموع تلك الصفات وصف الأئمة صحيح البخارى قديما وحديثا بأنه أصح الكتب المصنفة فى الحديث ، بل إنه أصح كتاب بعد القرآن العظيم ، وأجمع الأئمة من أهل الحديث على أن جميع ما فيه من المتصل المرفوع صحيح ، وتلقته الأئمة بالقبول(٢) .

وكان مولد البخارى سنة ١٩٤ هـ ووفاته سنة ٢٥٦ هـ فى قرية من قرى سمرقند تسمى ( خرتنك ) . وقد وجدت أن ابن تيمية استشهد بحديثه فى ٤٧ موضعا فى تفسيره .

٢ — **الامام مسلم** : هو أبو الحسين بن الحجاج القشيرى النيسابورى صاحب الصحيح المشهور ، وهو يلتقى مع البخارى فى أنه لم يخرج الاماتوافرت فيه شروط الصحة من اتصال السند بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط من أوله إلى منتهاه من غير شذوذ ولاعلة ، ولكنه يرى أن المعاصرة تكفى لقبول الرواية ، وإن لم يثبت اجتماع الراوى والمروى عنه ، ووجهة نظر الإمام مسلم أن الراوى الثقة لا يروى إلا عمن سمع منه ، ولايروى عمن سمع منه إلا ماقد سمعه، ونخرج من ذلك أن الإمام مسلما أكتفى بمعاصرة الراوى لمن يروى عنه ، فى حين أن الإمام البخارى لم يكتف بالمعاصرة ، وشرط

---

(١) أنظر : السيوطى : تدريب الراوى ص ٤١ .
ابن حجر العسقلانى : فتح البارى ص ٤ .

لقاءهما ولو مرة واحدة(١) .

وتوفى مسلم — رحمه الله — بنيسابور سنة ٢٦١ هـ . وقد وجدت أن ابن تيمية استشهد بحديثه فى ٤٦ موضعا .

٣ — **الامام الترمذى** : هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى وقد ترك مؤلفات عدة فى الحديث وغيره ، ومن أشهر مصنفاته فى الحديث كتابه الجامع المشهور بسنن الترمذى ، وهو من أحسن الكتب وأكثرها فائدة وأقلها تكراراً ، وقد اشتهر هذا الكتاب بسنن الترمذى ، كما عرف باسم جامع الترمذى ، وتساهل بعضهم فأطلق عليه اسم ( الجامع الصحيح ) ، وأخرج الترمذى فى كتابه الصحيح والحسن والضعيف ، والغريب والمعلل ، وكشف عن علته ، كما ذكر المنكر وبين وجه النكاره فيه ، ولم يخرج عن متهم بالكذب ، متفق على اتهامه — حديثا باسناد منفرد ، وهو فى كل هذا يبين درجة ما يخرجه ، فليس فى صنيعه ما يوهن كتابه ، وقد جمع الترمذى الفقه إلى جانب علمه بالحديث وعلله ورجاله وعلومه ، وكل هذا واضح فى سننه(٢) .

ولهذا فقد أصاب الدكتور عبد الله شحاته فى رأيه إذ قال : « ورأينا أن جامع الترمذى مثال جيد للتطبيق العملى الذى كان يقوم به المحدثون من أجل معرفة الصحيح ، والحسن والضعيف ، والكشف عن علل الأحاديث واستنباط الأحكام أحيانا ، ومعرفة الثقات من المتروكين أحيانا ، وغير ذلك وبهذا جمع هذا الكتاب فوائد كثيرة ، قد لانجد معظمها فى الكتب الأخرى التى استغنت عن أكثر ذلك بالتزامها تخريج الصحيح فقط ، والترمذى لم يلتزم هذا ، فكان كتابه مثالا مستقلا فى التصنيف ، فقد جمع بين بعض المصطلحات جمعا لم يسبق إليه فى قوله ( صحيح حسن ) و ( صحيح غريب(٣) ) وقد أصيب فى بصره فى أخريات حياته ، وتوفى سنة ٢٧٩ هـ .

---

(١) أنظر شرح السخاوى على ألفية العراقى فى مصطلح الحديث. فتح المغيث ١/١٧ .

(٢) أنظر أحمد محمد شاكر : الباعث الحثيث ، شرح إختصار علوم الحديث ص ٢٢ .

(٣) أنظر : علوم الحديث ص ٦٦ ، ٦٧ .

وجدت أن ابن تيمية استشهد بحديثه فى ٢٧ موضعا .

٤ — **الامام أبوداود** : هو سليمان بن الأشعث بن اسحق الأزدى السجستانى ، صاحب كتاب السنن المشهور ، وقد صنف أبو داود سننه على أبواب الفقه ، واقتصر فيها على السنن والأحكام ، فلم يذكر فى كتابه القصص والمواعظ والأخبار والزهد وفضائل الأعمال وغيرها ، وبين أبوداود منهجه فى كتابه فقال : ( ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه وماكان فيه وهن شديد بينته ) وقال أيضا : ( وليس فى كتاب السنن الذى صنفته عن رجل متروك الحديث شيء ، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر ) .

وعلى هذا فقد أخرج أبو داود فى كتابه الصحيح ومادونه ، وبين ما فيه وهن شديد ، وقد أثنى على سننه كثير من أهل العلم ، فقال ابن الأعرابى ( لو أن رجلا لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذى فيه كتاب الله ، ثم هذا الكتاب ، لم يحتج معهما إلى شيء من العلم البته(١) ) .

توفى أبو داود سنة ٢٧٥ هـ .

وقد استشهد ابن تيمية بحديثه فى ١٣ موضعا .

٥ — **الامام النسائى** : هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على الخراسانى النسائى ، وقد صنف النسائى نحو خمس عشرة مؤلفا جلها فى الحديث وعلومه وأشهرها كتاب السنن .

صنف النسائى سننه ولم يخرج فيها عن راوٍ أجمع النقاد على تركه فهى لهذا تضم الصحيح والحسن والضعيف ، وسمى كتابه هذا ( السنن الكبرى ) ، وقد قدمه إلى أمير الرملة ، فقال له : أكل ما فيها صحيح ؟ فقال فيها الصحيح والحسن ومايقاربهما . فقال له : فاكتب لنا الصحيح منها مجردا ، فاستخلص من ( السنن الكبرى ) ( السنن الصغرى ) وسماها ( المجتبى من السنن ) .

والسنن الصغرى أقل السنن حديثا ضعيفا ، وهى التى بين أيدينا اليوم ، هى التى يعتمد عليها المحدثون فى رواياتهم عن النسائى . وعلى هذا فكتاب

---

(١) أنظر : الخطابى البستى : معالم السنن ١/١٢ .

السنن للنسائى أقل الكتب بعد الصحيحين حديثا ضعيفا ورجلا مجروحا(١) .

توفى النسائى سنة ٣٠٣ هـ .

واستشهد ابن تيمية بحديثه فى تفسيره فى بضعة مواضع .

أما عن الإمام الشافعى والإمام أحمد بن حنبل فانا نرجىء الحديث عنهما حتى نصل إلى موقف ابن تيمية من المسائل الفقهية ، فرجوعه إليهما فى الفقه أكثر من رجوعه إليهما فى تخريج الحديث .

أما عن الصيغ التى يقدم بها الحديث فلا تخرج عن صيغة من الصيغ الآتية :

( أ ) جاء فى الصحيحين ويريد البخارى ومسلم معا . وقد أحصينا ورود هذه الصيغة ٩٧ مرة .

( ب ) جاء فى الصحيح : ويريد البخارى أو مسلم .

( جـ ) الاسناد كاملا : « الحديث » .

( د ) إمام الحديث الذى خرجه : « الحديث » .

كان يقول جاء فى البخارى : « الحديث » .

( هـ ) الراوى من الصحابة : « الحديث » .

كأن يقول عن أبى هريرة أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الحديث » .

( و ) جاء فى السنن : يريد سنن أبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه .

ولهذا فانى أقول : إن مجموع فتاوى شيخ الاسلام ، مازالت تحتاج إلى إعادة تحقيق بغية تخريج الأحاديث الشريفة التى وردت بها ، وصحيح أن دار الافتاء بالمملكة العربية السعودية أعدت معجما مفهرسا للاحاديث فى المجلد السادس والثلاثين ولكنها لم تخرج فيه الاحاديث بحسب مجيئها فى كتب السنة . وقد وجدت أن عدة الاحاديث التى لم يخرجها ١٨١ حديثا .

---

(١) أنظر : شرح السندى على السنن النسائى ١/٣ .

وبعد ، فلا جرم أن نرى ابن تيمية يركز هذا التركيز البالغ على السنة المطهرة فى تفسيره ، فاذا كان القرآن هو الأصل الأول فى التشريع الإسلامى فالسنة هى الأصل الثانى ، ومنزلة السنة من القرآن أنها مبينة له وشارحة تفصل مجمله ، وتوضح مشكله ، وتقيد مطلقه ، وتخصص عامه ، وتبسط ما فيه من إيجاز قال الله تعالى : ( وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون ) (١) وقد كان النبى ( صلى الله عليه وسلم ) يبين تارة بالقول ، وتارة بالفعل ، وتارة بهما معا (٢) .

ويستشهد ابن تيمية بالحديث الشريف لتوفية تلك الأغراض ، وتحقيق مقاصد أخرى عظيمة وأهداف كريمة :

أ — فهو يستشهد بالحديث لتصحيح العقيدة ، فتحت قوله تعالى : ( إقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الإنسان من علق ) (٣)

قال : أمر النبى ( صلى الله عليه وسلم ) العبد اذا خطرت له وسوسة الشيطان أن يستعيذ بالله منه وينتهى عنه فقال : « يأتى الشيطان أحدكم فيقول : من خلق كذا ؟ من خلق كذا ؟ فيقول : الله ، فيقول : فمن خلق الله ؟ فاذا وجد ذلك أحدكم ، فليستعذ بالله ولينته » (٤) .

وذلك نموذج للحديث الذى لم يذكر معه الإمام الذى خرجه ، ولا اسم الراوى من الصحابة ولا الاسناد .

ولما كان شد الرحال الى قبور الأولياء والصالحين ، من الأمور التى شوهت جمال العقيدة ، وعكرت صفوها ، فقد ركز ابن تيمية على هذه القضية وانتهز فرصة تفسير سورة ( الاخلاص ) — التى تكفلت ببيان التوحيد العلمى النظرى — فى تقديم الاحاديث التى تنهى عن الصلاة فى المساجد المقامة على هذه القبور ، أو الاستنجاد بالقبور ، واتخاذه وسيلة وواسطة الى نيل الرحمة والبركة .

---

(١) النحل ١/ ٤٤ .
(٢) د . محمد محمد أبوشهبة : فى رحاب السنة ص ٩ .
(٣) العلق ١ ، ٢
(٤) مجموع فتاوى ١٦/ ٤٤٥ .

ومما ذكره من هذه الأدلة : جاء فى صحيح مسلم أن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) قال قبل أن يموت بخمس : ( ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فإنى أنهاكم عن ذلك ) .

وفى الصحيحين عنه ( صلى الله عليه وسلم ) ذكر له كنيسة بأرض الحبشة وذكر له من حسنها وتصاوير فيها ، فقال : ( إن أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا ، وصوروا فيه تلك الصور ، أولئك هم شرار الخلق عند الله يوم القيامة ) .

وفى الصحيحين عنه أنه قال ( صلى الله عليه وسلم فى مرض موته ( لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا ) قالت عائشة ( ولولا ذلك لأبرز قبره ولكن كره أن يتخذ مسجدا ) .

وفى مسند أحمد وصحيح أبى حاتم أنه قال ( صلى الله عليه وسلم ) : ( ان من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء والذين يتخذون القبور مساجد ).

وفى سنن أبى داود أنه قال ( صلى الله عليه وسلم ) : ( لاتتخذوا قبرى عيدا وصلوا على حيثما كنتم فإن صلاتكم تبلغنى ) .

وفى موطأ مالك عنه أنه قال ( صلى الله عليه وسلم ) : ( اللهم لا تجعل قبرى وثنا يعبد ، اشتد غضب الله على قوم ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ) وفى صحيح مسلم عن أبى الهياج الأسدى قال : قال لى على بن أبى طالب رضى الله عنه : ( ألا أبعثك على ما بعثنى عليه رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) أمرنى ألا أدع قبرا مشرفا إلا سويته ، ولا تمثالا الا طمسته ) فأمره بمحو التمثا لين الصورة الممثلة على صورة الميت ، والتمثال الشاخص المشرف فوق قبره »[1] .

وتلكم الادلة التى ساقها فى هذه القضية نماذج للأحاديث التى ينص معها على اسم امام الحديث ، أو اسم الراوى من الصحابة :

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٧/ ٤٦١ ، ٤٦٢ .

(ب) ويستشهد بالحديث الشريف فى باب الترغيب والترهيب وفضائل القرآن وسوره ، وفى هذا الباب يستشهد بالحديث القدسى أيضاً لأنه أبلغ فى العظة والزجر عن غيره ، فنى تفسيره لفاتحة الكتاب ذكر هذا الحديث القدسى الذى يبرز فضلها قائلا : وأما حديث فاتحة الكتاب فقد ثبت فى الصحيح عن النبى ( صلى الله عليه وسلم ) أنه قال : يقول الله تعالى قسمت الصلاة بينى وبين عبدى نصفين ، نصفها لى ونصفها لعبدى ولعبدى ما سأل فإذا قال العبد : ( الحمد لله رب العالمين ) قال الله : حمدنى عبدى ، وإذا قال ( الرحمن الرحيم ) قال الله أثنى على عبدى . وإذا قال : ( مالك يوم الدين ) قال الله مجدنى عبدى ، وإذ قال : ( إياك نعبد وإياك نستعين ) قال : هذه الآية بينى وبين عبدى ولعبدى ما سأل . فإذا قال : ( اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ) قال : هؤلاء لعبدى ولعبدى ما سأل[1] .

وذلك نموذج للحديث الذى يقدمه بصيغة ثبت فى الصحيح ولم يعين البخارى هو أم مسلم ، مما يدعو - كما قلت - إلى ضرورة تخريج أحاديث مؤلفاته . وقد تتبعت الأحاديث القدسية التى استشهد بها فوجدتها لا تربو - على بضعة أحاديث ولعل السبب فى هذا أن الحاجة إليها محدودة لا تبلغ الحاجة إلى الأحاديث النبوية ، وإذ تبين هذا فما معنى الأحاديث القدسية إذن ؟ الحديث القدسى هو ( مايرويه صدر الرواة ، ومصدر الثقات - عليه أفضل الصلوات وأكمل التحيات - عن الله - تبارك وتعالى - تارة بواسطة جبريل - عليه السلام - وتارة بالوحى أو الإلهام أو المنام - مفوضاً إليه التعبير بأى عبارة شاء من أنواع الكلام ، وهو يغاير القرآن الحميد والفرقان المجيد ، بأن نزوله - أى القرآن - لا يكون إلا بواسطة الروح الأمين ؛ ويكون مقيداً باللفظ المنزل من اللوح المحفوظ على وجه اليقين ، ثم يكون نقله متواترا قطعياً فى كل طبقة وفى كل عصر وحين ، ويتفرع عليه فروع كثيرة عند العلماء منها : عدم صحة الصلاة بقراءة الأحاديث القدسية ، ومنها عدم حرمه لمسها وقراءتها للجنب والحائض والنفساء ، ومنها عدم تعلق

---

(١) مجموع فتاوى ١٤/٣ .

الإعجاز بها ، ومنها عدم كفر جاحدها[١] .

ويفهم من ذلك أن الحديث القدسي ليس كالقرآن الكريم فى الإعجاز ، وليس كالحديث الشريف فى إحاطته بكل جليل ودقيق من أمور الشريعة ، وإنما تكمن قيمته فى الأسلوب الذى يعبر به النبي ( صلى الله عليه وسلم ) عن المعانى الإلهية ، والذى يكون له أثر بالغ فى الترغيب والترهيب والعظة.

ومما أورده ابن تيمية من الأحاديث الشريفة فى فضل سورة الفاتحة هذا الحديث : ثبت فى صحيح مسلم عن ابن عباس : بينما جبريل قاعد عند النبي ( صلى الله عليه وسلم ) سمع نقيضاً من فوقه فرفع رأسه فقال : هذا باب من السماء فتح اليوم ولم يفتح قط إلا اليوم ، فنزل منه ملك فقال : هذا ملك نزل إلى الأرض ولم ينزل قط إلا اليوم ، فسلم وقال : أبشر بنورين أوتيتهما لم يؤتهما نبي قبلك : فاتحة الكتاب ، وخواتيم سورة البقرة ، لن تقرأ بحرف منها إلا أعطيته[٢] .

ومن المعروف أن كثيراً من المفسرين اتخذ من باب الفضائل مرتعا خصباً لعرض كل ما فى جعبته من الإسرائيليات والموضوعات ، ولكن ابن تيمية كان يتحرى تحرياً دقيقاً ، ولعل فى تخريج مسلم للحديث الذى رواه خير دليل على ذلك ، ولا سيما بعد أن لاحظنا اطرادهذا التحرى فى كل تفسيره .

( ج ) ويستخدم ابن تيمية الحديث الشريف كذلك فى توضيح حكم فقهى يتعلق بالعبادات أو المعاملات ، خاصة فى آيات الأحكام ففى تفسير قوله تعالى : ( إن الصفا والمروةَ من شعائرِ اللهِ فمنْ حجَّ البيتَ أو اعتمرَ فلا جناحَ عليه أن يطوف بهما ومن تطوع خيراً فإن الله شاكرٌ عليمٌ ) [٣] يقول ابن تيمية : « وأما رمى الجمار والسعى بين الصفا والمروة فالفعل فى نفسه مقصود لما تضمنه من ذكر الله وقد بين النبي ( صلى الله عليه وسلم هذا بقوله فى الحديث الذى فى السنن : إنما جعل السعى بين الصفا والمروة

---

(١) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية : الأحاديث القدسية ص ٥ .
(٢) مجموع فتاوى ١٣/٥ .
(٣) البقرة /١٥٨ .

ورمى الجمار لإقامة ذكر الله » رواه أبو داود والترمذى وغيرهما ، فبين للنبي ( صلى الله عليه وسلم ) أن هذا له حكمة ؛ فكيف يقال لا حكمة ، بل هو تعبد وابتلاء محض . وأما فعل مأمور فى الشرع ليس فيه مصلحة ولا منفعة ولا حكمة إلا مجرد الطاعة ، والمؤمنون يفعلونه فهذا لا أعرفه ، بل ما كان من هذا القبيل نسخ بعد العزم، كما نسخ إيجاب الخمسين صلاة إلى خمس »[1] وهذا يركز ابن تيمية فى تفسيره على إبراز الحكمة من المناسك والتكاليف الشرعية ، فهو لا يقف عندحد طاهر النص ولكنه يتعمق فى داخله ويعيش فى روحه الرحبة الفسيحة ، وعلى هذا المنوال يفسر لنا قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنو لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) [2] يقول : جاء فى الصحيحين عن حكيم بن حزام عن النبي ( صلى الله عليه وسلم ) قال : البيعان بالخيار ما لم يتفرقان فان صدقا وبينا بورك لهما فى بيعهما ، وان كذبا وكتما محقت بركة بيعهما [3] .

د — ويستشهد ابن تيمية بالحديث الشريف أيضا بهدف تفصيل المجمل ، وبسط الموجز ،وخاصة عند القاء الضوء على الأجواء الرحبة والظروف الخاصة التى نزلت فيها الآية ، نجد ذلك فى تفسيره لصدر سورة العلق حيث يقول : جاء فى الصحيحين من حديث الزهرى عن عروة عائشة قالت : أول ما بدىء به رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) من الوحى الرؤيا الصادقة فى النوم ، فكان لا يرى رؤيا الا جاءت مثل فلق الصبح ، ثم حبب اليه الخلاء فكان يأتى غار حراء فيتحنث فيه — وهو التعبد — الليالى ذوات العدد قبل أن ينزع الى أهله ويتزود لذلك ، ثم يرجع الى خديجة فيتزود لمثلها ، حتى جاء الحق وهو فى غار حراء . فجاءه الملك فقال : اقرأ . قال ما أنا بقارىء . فأخذنى فغطنى حتى بلغ منى الجهد ، ثم أرسلنى فقال اقرأ فقلت ما أنا بقارىء . فأخذنى فغطنى الثانية حتى بلغ منى الجهد ثم أرسلنى فقال : أقرأ . فقلت ما أنا بقارىء . فأخذنى فغطنى الثالثة حتى بلغ منى الجهد ، ثم أرسلنى فقال : ( اقرأ باسم ربك الذى

---

(١) مجموع فتاوى ١٤/١٤٥، ١٤٦ .
(٢) النساء / ٢٩ .
(٣) مجموع فتاوى ١٤/٨٧ .

خلق . خلق الانسان من علق . إقرأ وربك الأكرم الذى علم بالقلم . علم الإنسان مالم يعلم )[١] فرجع بها رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) يرجف فؤاده ، فدخل على خديجة بنت خويلد فقال : زملونى زملونى ( فزملوه ) حتى ذهب عنه الروع . فقال لخديجة — وأخبرها الخبر — لقد خشيت على نفسى ، فقالت له خديجة : « كلا ! والله لا يخزيك الله أبدا — إنك لتصل الرحم ، وتحمل الكل ، وتقرى الضيف ، وتكسب المعدوم ، وتعين على نوائب الحق » .

فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى — ابن عم خديجة ، وكان امرأ تنصر فى الجاهلية ، وكان يكتب الكتاب العبرى فيكتب من الإنجيل بالعربية ما شاء الله أن يكتب ، وكان شيخاً كبيراً قد عمى فقالت له خديجة : يا ابن عم اسمع من ابن أخيك . فقال له ورقة : يا ابن أخى ماذا ترى ؟ فأخبره رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) خبر ما رأى . فقال له ورقة ، هذا الناموس الذى أنزل على موسى . ياليتنى فيها جذعاً ! ليتنى أكون حياً إذ يخرجك قومك ! فقال رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) : أو مخرجى هم ؟ قال نعم ، لم يأت أحد قط بمثل ما جئت به إلا عودى ، وإن يدركنى يومك أنصرْك نصراً مؤزراً ثم لم ينشب ورقة أن توفى وفتر الوحى [٢] .

وذلك نموذج طيب للحديث الذى يرويه ابن تيمية بتمام السند ، وتمام المتن والذى يدل على قوة الحافظة ، ورسوخ القدم فى مثل هذا الاتجاه من التفسير النقلى .

( هـ ) كما يستخدم الحديث فى تفسيره بغية توضيح المبهم ، وحل المشكل ، فعند تفسير قوله تعالى : ( وقال ربُّكم ادعونى أستجب لكم ، إن الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جَهَنَّم دَاخِرين ) [٣] .

قال : الدعاء يتضمن النوعين : دعاء العبادة ، ودعاء المسألة ،

---

(١) العلق /١ — ٥ .
(٢) مجموع فتاوى ١٦/٢٥٥ — ٢٥٧ .
(٣) غافر ٦٠ .

وهو فى دعاء العبادة أظهر ، ولهذا أعقبه : ( إن الذين يستكبرن عن عبادتى ) الآية ويفسر الدعاء فى الآية بهذا ، وهذا . وروى الترمذى عن النعمان بن بشير :

قال : سمعت رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) يقول على المنبر : إن الدعاء هو العبادة ثم قرأ : ( وقال ربكم ادعونى أستجب لكم ) الآية . قال الترمذى حديث حسن صحيح[١] .

وبين أيدينا مثال آخر يدلنا أعظم دلالة على أن الحديث الشريف خير مصدر يوضح المبهم ويحل المشكل ويرفع الوهم ، نقرأ ذلك حيث يقول ابن تيمية فى قوله تعالى علوا كبيراً :

( يا أيها الذين آمنو عليكم أنفسكم ، لايضركم من ضل إذا اهتديتم ، إلى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم تعملون )[٢] .

لا يقتضى ترك الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، لا نهياً ولا أذناً ، كما فى الحديث المشهور فى السنن عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه أنه خطب على منبر رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) فقال : أيها الناس إنكم تقرؤن هذه الآية وتضعونها فى غير موضعها ، وإنى سمعت رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) يقول : إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه ، وكذلك فى حديث أبى ثعلبة الخشنى مرفوعاً فى تأويلها : « إذا رأيت شحا مطاعاً ، وهوى متبعاً ، وإعجاب كل ذى رأى برأيه فعليك بخويصة نفسك ، وهذا يفسره حديث أبى سعيد فى مسلم : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » فإذا قوى أهل الفجور حتى لايبقى لهم إصغاء للبر ، بل يؤذون الناهى لغلبة الشح والهوى والعجب سقط التغيير باللسان فى هذه الحال ، وبقى بالقلب ، و« الشح » هو شدة الحرص التى توجب البخل والظلم ، وهو

---

(١) مجموع فتاوى ١٢/١ .
(٢) المائدة / ١٠٥ .

منع الخير وكراهته ، و « الهوى المتبع » فى إرادة الشر ومحبته و « الإعجاب بالرأى » فى العقل والعلم ، فذكر فساد القوى الثلاث التى هى : العلم ، والحب والبغض ، كما فى الحديث الآخر : « ثلاث مهلكات : شح مطاع ، وهوًى متبع ، وإعجاب المرء بنفسه » وبإزائها الثلاث المنجيات : « خشية الله فى السر والعلانية ، والقصد فى الفقر والغنى ، وكلمة الحق فى الغضب والرضا » وهى التى سألها فى الحديث الآخر : « اللهم إنى أسألك خشيتك فى السر والعلانية ، وأسألك كلمة الحق فى الغضب والرضا ، وأسألك القصد فى الفقر والغنى » (١).

أرأيت إلى ذلك التفسير الدقيق المحكم ؟ إنه تفسير — حتى فى جانبه النقلى — لايعتمد على مجرد النقل ، ولا على مجرد إستيفاء النصوص الخادمة للآية الكريمة ، ولكنه تفسير قائم على مقارنة النصوص بعضها ببعض وإستخراج ما تنطوى عليه من مسائل دقيقة ، وفوائد قيمة ، والفهم الذكى لجوهر المضمون ثم القيام بتحليله تحليلا قائماً على التعليل ، وهو فى ذلك يسحب منهجه فى التفسير على السنة فيفسر السنة بالسنة ثم يفسر بها القرآن .

## ثالثاً : أقوال الصحابة :

لا ريب أن صحابة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — هم أجدر الناس بعده بتفسير القرآن الكريم ، فهم الذين أختصوا بمشاهدة أنوار الوحى المحمدى ، وتلقوا علم الشريعة عن الرسول الأمين ، وحباهم الله بالفهم التام ، والعلم النافع ، والعمل الصالح ، ولهذا فالذى عليه جمهور المسلمين ( أن الصحابة جميعاً عدول لا يسئل عنهم ولا تطلب تزكيتهم ، ودليلهم أن الله سبحانه ، ورسوله ( صلى الله عليه وسلم ) قد شهدا لهم وليس بعد الله ورسوله شىء ، فقد أثنى عليهم الله بقوله « والذين معه أشداءُ على الكفارِ رحماءُ بينهم » ، وقال عليه الصلاة والسلام : « لاتسبوا أصحابى ، فوالذى نفسى بيده ، لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ، ما بلغ مدِ أحدهم ولانصيفه ) (٢)

وقد حدث خلاف بين المحدثين والأصوليين فى المراد بالصحابى ،

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٤/٤٨٠ .

(٢) الشيخ محمد الخضرى : أصول الفقه ص ٢٤٦ .

فقد اصطلح المحدثون على أن الصحابى ( هومن لقى النبى — صلى الله عليه وسلم — مؤمناً به ، ومات وهو مسلم ، فاللقاء ولو ساعة من نهار لا بد منه ) (١) .

بينما ذهب الأصوليون أن الصحابى ( هو من طالت صحبته للنبى — صلى الله عليه وسلم — متتبعاً له مدة يثبت معها إطلاق صاحب فلان عرفاً من غير تحديد بزمن مخصوص ، وقدره بعضهم بسنة أو غزوة ) (٢) .

والذى أميل إليه هو تعريف الأصوليين ، ولا سيما أنا فى مقام التحدث عن القدر الذى ورثه لنا هؤلاء الصحابة من علم النبوة ، فالصحابى الذى طالت ملازمته للنبى — عليه الصلاة والسلام — تبعاً لإصطلاح الأصوليين هو الذى يمكن أن يفهم أحكاما ، أو يحفظ أحاديث ، ولكن تعريف الصحابى عند المحدثين يدخل فيه ألاف الصحابة الذين تشرفوا بمجرد الرؤية واللقاء ، وقد قال أبو زرعة : أن رسول الله عليه — صلى الله عليه وسلم — قبض عن مائة الف وأربعة عشر ألفاً ) ( ١١٤٠٠٠ ) من الصحابة (٣) . ولم يترك لنا شيئاً يعتد به من علم النبوة إلا قليل منهم .

إن مجموع ما تركه الصحابة من التفسير يكون تفسيراً كاملا للقرآن الكريم ، وقد وقع الخلاف بينهم أحياناً ولكنه لم يكن اختلاف تضاد ، وإنما كان اختلاف تنوع ، وقد شرحنا ذلك فى الفصل الأول بما أغنى عن إعادته هنا ، وحقيقة ( إختلاف التنوع ) بالنسبة لتفسير الصحابة ، قد غابت عن أذهان بعض الباحثين مثل الأستاذ أحمد أمين حيث يقول : « وإجتهاد الصحابة فى التفسير هو الذى سبب الإختلاف فى تفسيرهم لألفاظ القرآن وآياته إختلافاً واضحاً تكاد تلمسه فى كل صفحة من صفحات تفسير ابن جرير الطبرى » (٤) .

وأرى أن هذا التعبير له خطورته ، فأى قارىء له قد يفهم أن الإختلاف

---

(١) ابن حجر : الإصابة فى تميز الصحابة ١/٤— ٥ .
(٢) الشيخ محمد الخضرى : أصول الفقه ص ٢٤٦ .
(٣) ابن كثير : اختصار علوم الحديث ص ٢٢٤ .
(٤) فجر الإسلام : ٢٠١ .

فى تفاسير الصحابة قد نتج عنه تضاد فى المعانى ، وتناقض فى الأفكار ، وهذا ما لم يحدث أبداً وإنما كانت كل التفاسير تتجه لمعنى واحد فى النهاية وهذا ما نعبر عنه بظاهرة ( إختلاف التنوع لا إختلاف التضاد ) فأين الإختلاف الواضح إذن الذى يتحدث عنه الأستاذ أحمد أمين ؟

وتكمن قيمة تفسير الصحابة فى قسمى التفسير الوارد عنهم :

القسم النقلى ، والقسم الذى للرأى أو الاجتهاد مجال فيه .

فالقسم النقلى يدخل فيه ما أسندوه مرفوعاً إلى النبى — صلى الله عليه وسلم — ويدخل فيه أسباب النزول ولها منزلة الحديث المرفوع حيث إنهم إختصوا بذلك دون غيرهم ، ويدخل فيه التوجيه والشرح اللغوى لألفاظ القرآن ، لأنهم أقدر من غيرهم فى هذا المجال ، وهذا القسم من التفسير يلزم علينا الأخذ به .

أما القسم الذى للرأى فيه مجال ، فإنه يستفاد منه فى التفهيم والتوضيح غير أنه ليس ملزماً .

وحيث إن تفسير الصحابة بوجه عام — بلغ هذه القيمة الكبرى فقد عول عليه ابن تيمية تعويلا كبيراً ، وها هى أسماء الصحابة الذين أكثر ابن تيمية من الإستشهاد بأقوالهم ، مرتبة على أساس عدد مرات الأخذ عنهم :

| | |
|---|---|
| ( ١ ) عبد الله بن عباس . | ( ٢ ) عبد الله بن مسعود . |
| ( ٣ ) عمر بن الخطاب . | ( ٤ ) أبى بن كعب . |
| ( ٥ ) على بن أبى طالب . | ( ٦ ) أبو بكر الصديق . |
| ( ٧ ) السيدة عائشة . | ( ٨ ) عبد الله بن عمر . |
| ( ٩ ) جابر بن عبد الله . | (١٠) عثمان بن عفان . |
| (١١) معاذ بن جهل . | (١٢) سعد بن أبى وقاص . |

ويكفينا الإشارة الموجزة إلى الخمسة الأوائل الذين اعتمد على أقوالهم أكثر من غيرهم .

١ — عبد الله بن عباس : هو ترجمان القرآن الذى دعا له النبى — صلى الله عليه وسلم — « اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل » وقال له أيضاً :

« اللهم آته الحكمة » . وبفضل هذا الدعاء فقد فاق كبار الصحابة علماً وفقهاً فى كتاب الله ، وخير دليل على ذلك ما أخرجه البخارى من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : كان عمر يدخلنى مع أشياخ بدر ، فكأن بعضهم وجد فى نفسه ، فقال : لم يدخل هذا معنا ، وإن لنا أبناء مثله ، فقال عمر : إنه ممن علمتم ، فدعاهم ذات يوم فأدخله معهم ، فما رأيت أنه دعانى فيهم يومئذ ، إلا ليريهم ، فقال ما تقولون فى قول الله تعالى : « إذا جاء نصر الله والفتح » فقال بعضهم أمرنا أن نحمد الله ونستغفره ، إذا نصرنا وفتح علينا ، وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً ، فقال لى : أكذلك تقول يا ابن عباس ؟ فقلت لا ، فقال ما تقول ؟ فقلت هو أجل رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أعلمه له ، قال : إذا جاء نصر الله والفتح ، فذلك علامة أجلك فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً ، فقال عمر : لا أعلم منها إلا ما تقول (١) .

وبسبب هذه المنزلة لابن عباس فى التفسير فقد تزيد الناس فى الرواية عنه حتى تروج بضاعتهم ، وإن كانت بضاعة مزجاة ، ومن هنا نهض العلماء الراسخون فى نقد طرق أسانيده ، وبينوا لنا الطرق الضعيفة والواهية ، والطرق الجيدة .

وقد ذكر النسائى أن أصح أسانيده ما رواه الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس ، وأضعف أسانيده بالدرجة الأولى ما يرويه محمد بن مروان السدى الصغير عن الكلبى عن أبى صالح ، وهذه تسمى ( سلسلة الكذب ) ، وطريق الضحاك بن مزاحم ، وهى منقطعة لأنه لم ير ابن عباس ، وهذا السند إذا رواه جويبر البلخى عن الضحاك زاد ضعفاً . أما طرقه الجيدة فى التفسير فهى :

أولا : طريق على بن أبى طلحة الهاشمى ، وقد اعتمد البخارى هذه الطريق فيما يعلقه عن ابن عباس ، وكانت نسخة التفسير المروية عن ابن

---

(١) السيوطى : الاتقان : ٢/١٨٧ .

عباس بهذه الطريق عند أبي صالح كاتب الليث بمصر ، يرويها عن علي بن أبي طلحة معاوية بن صالح ، ويرويها عن معاوية كاتب الليث ، وفيها يقول الإمام أحمد ابن حنبل : بمصر صحيفة في التفسير رواها علي ابن أبي طلحة لو رحل رجل فيها إلى مصر قاصداً ما كان كثيراً ، ويظهر أن علي بن أبي طلحة لم يسمع هذه الصحيفة من ابن عباس مباشرة ، وإنما سمعها مجاهد بن جبر أو سعيد بن جبير وكلاهما ثقة ، فكأن طلحة سمعها من ابن عباس نفسه .

ثانياً : طريق قيس عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عنه ، وهذه الطريق على شرط الشيخين ، وبها خرج الحاكم النيسابوري عدداً من الأحاديث في « مستدركه » .

ثالثاً : طريق ابن إسحق عن محمد بن أبي محمد مولى آل زيد بن ثابت عن عكرمة عن ابن جبير عنه ، وبهذه الطريق أخرج بن جرير الطبري كثيراً من الروايات في تفسيره .

وفي أخريات أيامه أصيب في بصره ، وتوفي بالطائف عام ٦٨ هـ (١) وقد استشهد بن تيمية بأقواله في ٧٤ موضعاً .

٢ — عبد الله بن مسعود : كان سادس ستة ما على وجه الأرض مسلم سواهم ، وكان خادم رسول الله — صلى الله عليه وسلم يلازمه فكان له من هذه الصلة خير معلم ، لذلك عدوه من أعلم الصحابة بكتاب الله ومعرفة محكمه ومتشابهه وحلاله وحرامه ، وجاء في الإتقان : أن ما روى عن ابن مسعود في التفسير أكثر مما روى عن علي ، وقد اخرج بن جرير وغيره عنه قال : والذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن أنزلت وأين أنزلت ، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا لأتيته ، وأخرج أبو نعيم عن أبي البحتري قال : قالوا لعلي أخبرنا عن ابن مسعود ، قال : علم القرآن والسنة ثم انتهى ، وكفى بذلك علماً (٢) وقد توفي عام ٣٢ هـ ودفن بالبقيع .

(١) أنظر : أبو نعيم : حلية الأولياء ١/٣١٤ .
(٢) السيوطي : الاتقان ٢/١٨٧ .

استشهد بن تيمية بأقواله فى ٢٢ موضعاً .

٣ — عمر بن الخطاب : تميز عن سائر الصحابة أنه كان محدثاً وملهما ولهذا جاء فى الصحيح عن النبى — صلى الله عليه وسلم — « قد كان فى الأمم قبلكم محدثون ، فإن يكن فى أمتى أحـد فعمر » وقد أفرد جماعة من العلماء نوعاً من أسباب النزول بالتصنيف والأصل فيه موافقات عمر ، أى ما نزل من القرآن على لسانه ، وأخرج ابن مردويه عن مجاهد قال : كان عمر يرى الرأى فينزل به القرآن ، وأخرج البخارى وغيره عن أنس قال : قال عمر : وافقت ربى فى ثلاث : قلت يارسول الله ؛ لو إتخذنا من مقام إبراهيم مصلى فنزلت : ( واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ) وقلت يارسول الله : إن نساءك يدخل عليهن البر والفاجر فلو أمرتهن أن يحتجبن فنزلت آية الحجاب ، وإجتمع على رسول الله — صلى الله عليه وسلم — نساؤه فى الغيرة فقلت : ( عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن ) فنزلت كذلك » (١) وذكر السيوطى أن الرواية فى التفسير عن أبى بكر وعمر نزره جداً وقال : إن السبب فى ذلك تقدم وفاتهما (٢) وأضيف إلى ما قاله السيوطى أن السبب فى ذلك هو أنهما شغلا بتوطيد أركان الدولة الإسلامية الجديدة والجهاد فى الفتوحات الإسلامية ، ونشر الدعوة فى شتى أنحاء الأرض .

أستشهد ابن تيمية بأقواله فى ١٦ موضعاً .

٤ — أبى بن كعب الأنصارى : كان من أعلام القراء ، ومن كتاب الوحى ، وممن شهد بدرا ، ورد فيه « وأقرؤهم لكتاب الله عز وجل أبى بن كعب » روى أبو جعفر الرازى عن الربيع بن أنس عن أبى العالية عن أبى بن كعب نسخة كبيرة من التفسير ، أخرج ابن جرير وابن أبى حاتم منها كثيراً وكذا أخرج الحاكم فى مستدركه ، وأحمد فى مسنده (٣) .

---

(١) السيوطى الاتقان ١/٣٤ .
(٢) المرجع السابق ٢/١٧٧ .
(٣) محمد عبد العظيم الزرقانى : مناهل العرفان فى علوم القرآن ٢/١٩

استشهد ابن تيمية بأقواله فى ٨ مواضع .

٥ — على بن أبى طالب : أكثر الخلفاء الأربعة أقوالا فى التفسير ، ويرجع ذلك إلى ما جبل عليه من قلب مستنير ، وعقل ذكى إلى جانب صلته الوثيقة برسول الله — صلى الله عليه وسلم — التى أفادته غزارة فى العلم ، وسداداً فى القول ، وقد تأخرت وفاته عن الخلفاء الثلاثة فشهد فترة كانت الحاجة فيها ماسة إلى التفسير .

روى معمر عن وهب بن عبد الله عن أبى الطفيل قال : شهدت علياً يخطب وهو يقول : سلونى فو الله لا تسألونى عن شىء إلا أخبرتكم ، وسلونى عن كتاب الله ،فو الله ما من آية إلا وأنا أعلم أبليل أنزلت أم بنهار أفى سهل أم فى جبل[١] .

لكن قدر الله أن يبتلى على رضى الله عنه بشيعة أسرفوا فى حبه ، وجاوزوا الحد فى تقديره فنسبوا إليه ما هو منه برىء ، وقولوه ما لم يقل؛ لذلك يلاحظ أن المروى عن على دس فيه كثير ، تصدى له صيارفة النقد من رجال الرواية ، حتى مازوا ما صح مما لم يصح [٢] .

استشهد ابن تيمية بأقواله فى ٦ مواضع .

وإذ يستشهد ابن تيمية بأقوال الصحابة رضوان الله عليهم فإنه يحقق بذلك أهدافاً عظيمة ، وفوائد علمية قيمة ، استطعنا حصرها فيما يلى :

(أ) تصحيح العقيدة : فعند تفسير سورة الأخلاص التى تضمنت أصل الأصول فى العقيدة وهو التوحيد ، حذر من إتخاذ القبور مساجد ، لأن هذا التصرف شرك محض ، فهو يقود الناس إلى إعتقاد النفع والضر فى الأولياء والصالحين والتبرك بآثارهم ، وهذا مالم يكن عليه خير أولياء الأمة ، وهم الصحابة رضوان الله عليهم ، وحتى يعطينا صورة صادقة عما كان عليه الصحابة ذكر موقف عمر بن الخطاب من هذه القضية قائلا : « وقد

---

(١) السيوطى : الإتقان ٢/١٨٧ .

(٢) عبد العظيم الزرقانى : مناهل العرفان ٢/١٨ .

ثبت عن عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — أنه كان فى سفر فرأى قوماً ينتابون مكاناً للصلاة فقال ما هذا ؟ فقالوا : هذا مكان صلى فيه رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فقال : إنما هلك من كان قبلكم بهذا أنهم اتخذوا آثار أنبيائهم مساجد ، من أدركته الصلاة فليصلِّ ، وإلا فليمض ، وبلغه أن قوماً يذهبون إلى الشجرة التى بايع النبى — صلى الله عليه وسلم — أصحابه تحتها فأمر بقطعها .

وأرسل إليه أبو موسى يذكر له أنه ظهر بتستر قبر دانيال ، وعنده مصحف فيه أخبار ما سيكون ، قد ذكر فيه أخبار المسلمين ، وأنهم إذا أجدبوا كشفوا عن القبر فمطروا ، فأرسل إليه عمر يأمره أن يحفر بالنهار ثلاثة عشر قبراً ويدفنه بالليل فى واحد منها لئلا يعرفه الناس ، لئلا يفتنوا به ».

ثم يعلق على ذلك بلهجة حاسمة جازمة قائلا : « فإذا كان اتخاذ القبور مساجد مما حرمه الله ورسوله وإن لم يُبْنَ عليها مسجد ، كان بناء المساجد عليها أعظم ، فقد قال العلماء : يحرم بناء المساجد على القبور ، ويجب هدم كل مسجد بنى على قبر ، وإن كان الميت قد قبر فى مسجد وقد طال مكثه ، سوى القبر حتى لا تظهر صورته ؛ فإن الشرك إنما يحصل إذا ظهرت صورته ولهذا كان مسجد النبى — صلى الله عليه وسلم — أولا مقبرة للمشركين ، وفيها نخل وخرب فأمر بالقبور فنبشت ، وبالنخل فقطع وبالخرب فسويت ، فخرج عن أن يكون مقبرة فصار مسجداً »[1] .

(ب) بيان معنى الآية المباشر : أى الفهم الصحيح الذى يجب أن يفهمه المكلف من الآية . عند تفسير « الصمد » من سورة الإخلاص يقول : فهو منزه عن النقص المضاد لكماله ، ومنزه عن أن يكون له مثل فى شىء من صفاته ، ومعانى التنزيه ترجع إلى هذين الأصلين ، وقد دلت عليهما سورة الإخلاص التى تعدل ثلث القرآن بقوله : ( قل هو الله أحد ، الله الصمد ) فاسمه الصمد يجمع معانى صفات الكمال وهو كما فى تفسير ابن أبى طلحة عن ابن عباس : أنه المستوجب لصفات السؤدد ، العليم

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ١٧/٤٦٣ .

الذى قد كمل فى علمه ، الحكيم الذى قد كمل فى حكمته »[١] .

ومن أمثلة بيان معنى الآية المباشر : ما يرويه عن ابن مسعود عند تفسيره لقوله تعالى : ( إنما يخشى الله من عباده العلماء ) [٢] . حيث يقول : يقتضى أن كل من خشى الله فهو عالم ، فإنه لايخشاه إلا عالم ويقتضى أيضاً : أن العالم من يخشى الله ، كما قال السلف .

قال ابن مسعود : كفى بخشية الله علماً ، وكفى بالاغترار جهلا » [٣]

( ج ) بيان صحة معنى اللفظ لغوياً : فقد فسر « الصمد » بأنه السيد بمعنى إستغنائه — سبحانه — عن خلقه وإحتياج جميع خلقه إليه ، ثم وجه اللفظ توجيهاً صرفياً قائلا : السيد : أصله سيود إجتمعت ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت . . . ولا يسود الرجل الناس حتى يكون فى نفسه مجتمع الخلق ثابتاً ، ثم استدل على صحة هذا المعنى بقول عبد الله بن عمر : ما رأيت بعد رسول الله عليه وسلم — أسود من معاوية فقيل له : ولا أبو بكر ولا عمر قال : كان أبو بكر وعمر خيراً منه ، وما رأيت بعد رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أسود من معاوية » [٤] .

( د ) معرفة القراآت المحتملة فى الآية : فقد أورد فى كلمة ( ننسها ) فى قوله تعالى: « ما ننسخ من آية أو نُنْسِها »[٥] ثلاثة أقوال: القول الأول: ( نُنْسِها ) أى أن الله سبحانه ينسى الرسول — عليه الصلاة والسلام — والصحابة ما رفعه من أحكام ، وهذا الانساء ليس مذموماً لأن الله هو الذى أنسى — وهذا القول لعبد الله بن مسعود .

القول الثانى : على قراءة ( ننسأها ) أى نؤخرها عندنا ونرجىء إنزالها وهذا جاء فى تفسيرا لوالبى عن ابن عباس .

---

(١) مجموع فتاوى ١٧/٩٨ ، ٩٩ .
(٢) فاطر : ٢٨ /
(٣) مجموع فتاوى ١٤/٢٩٢ ، ٩٢٣ .
(٤) مجموع فتاوى ١٧/٢٢٦ ، ٢٢٧ .
(٥) البقرة : ١٠٦ .

القول الثالث : ( نُنْسِها ) نتركها فلا نرفعها من عندكم — وهذا قول الربيع بن أنس والأزهرى .

وأيد ابن تيمية قراءة ابن عباس وتفسيره قائلا : والصواب القول الأوسط ، روى ابن أبى حاتم بإسناده عن ابن عباس قال : خطبنا عمر رضى الله عنه فقال : يقول الله : « ما ننسخ من آية أو ننسأها نأت بخير منها أو مثلها » أى نؤخرها »(١) .

( هـ ) معرفة الأحكام المحتملة فى الآية : فى قوله تعالى : « ولا يبدين زينَتهن إلا ما ظهرَ منها »(٢) أورد ابن تيمية قولين مختلفين ولكن كليهما فى الحقيقة يحققان معنى الاستتار ،وذلك حيث يقول : أمر الله النساء خصوصا بالاستتار ، وألا يبدين زينتهن إلالبعولتهن ومن استثناه الله فى الآية ، فما ظهر من الزينة هو الثياب الظاهرة فهذا لا جناح عليها فى إبدائها إذا لم يكن فى ذلك محذور آخر ، فإن هذه لابد من إبدائها ، وهذا قول ابن مسعود وغيره وهو المشهور عن أحمد .

أما القول الثانى فهو قول ابن عباس : الوجه واليدان من الزينة الظاهرة وهو الرواية الثانية عن أحمد وهو قول طائفة من العلماء كالشافعى وغيره(٣) ولعل ذلك يذكرنا بما ذكره ابن تيمية فى المقدمة أن الاختلاف النادر كان يقع بين الصحابة فى الأحكام وذكر له أربعة أسباب رئيسية : خفاء الدليل ، عدم سماع الدليل ، الغلط فى فهم النص ، اعتقاد معارض راجح.

( و ) معرفة أسباب النزول : وهذا الأمر استأثر به الصحابة دون غيرهم ولهذا يأخذ عند المحدثين حكم الحديث المرفوع ،فإنه لا يعرف سبب نزول الآية إلا صحابى قطعاً ، ومن أمثلة ذلك ما رواه عكرمة عن ابن عباس قال : إن اليهود جاءت إلى النبى — صلى الله عليه وسلم — منهم كعب بن الأشرف ، وحيى بن أخطب ، وجُدَىّ بن أخطب ، فقالوا : يا محمد؟

---

(١) مجموع فتاوى ١٧/١٨٧ .
(٢) النور : ٣١ .
(٣) مجموع فتاوى ١٥/٣٧١ .

صف لنا ربك الذى بعثك ، فأنزل الله ( قل هو الله أحد ، الله الصمد ، لم يلد ، ولم يولد ، ولم يكن له كفوا أحد [١] » .

( ز ) تحديد منازل الصحابة وأقدارهم : فإن المنافقين والذين فى قلوبهم مرض خاضوا فى هذا الأمر بالباطل فعظموا صحابيا وغضوا من شأن صحابى آخر بغير حق ، أما ابن تيمية فقد جعل بعضهم شهيدا على بعض ، وتتبع الوقائع والأحداث التى تنطق بأفضلية بعضهم على بعض ؛ فعند تفسير سورة « البينة » ذكر ابن تيمية أن الرسول — صلى الله عليه وسلم — قال لأبى ابن كعب إن الله أمرنى أن أقرأ عليك ( لم يكن الذين كفروا ) فقال أبى : الله سمانى لك ؟ فقال النبى ( عليه الصلاة والسلام ) الله سماك لى ، فجعل أبى يبكى . ولهذا ثبت فى الصحاح عن عمر أنه قال : أبى أقرأنا ، وعلى أقضانا » [٢] ومن أمثلة ذلك أيضا ما جاء فى تفسير قوله تعالى : « لقد صدق اللهُ ورسولهَ الرؤيا بالحق لتدخلنُ المسجدَ الحرامَ إن شاء اللهُ آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين لا تخافون »[٣] .

يقول ابن تيمية : أعتقد طائفة من الصحابة إخبار النبى — صلى الله عليه وسلم — لهم أنهم يدخلون المسجد الحرام ويطوفون به ، أن ذلك يكون عام الحديبية ، لأن النبى — صلى الله عليه وسلم — خرج معتمرا ورجا أن يدخل مكة ذلك العام — لما صدهم المشركون ، حتى قاضاهم النبى — صلى الله عليه وسلم — على الصلح المشهور — بقى فى قلب بعضهم شىء ، حتى قال عمر للنبى — صلى الله عليه وسلم — ألم تخبرنا أنا ندخل البيت ونطوف قال : بلى ، فأخبرتك هذا العام ، قال : لا ، قال : فإنك داخله ومطوف وكذلك قال له أبو بكر .

ثم يعلق ابن تيمية قائلا : « وكان أبو بكر رضى الله عنه ، أكثر علما وإيمانا من عمر حتى تاب عمر مما صدر منه ، وإن كان عمر رضى الله عنه

---

(١) مجموع فتاوى ١٧/٢٢٢ .
(٢) مجموع فتاوى ١٦/٤٨٢ .
(٣) مجموع فتاوى ١٥/١٨٤ ، ١٨٥ .

— محدثاً . ولكن مزية التصديق الذى هو أكمل متابعة للرسول ، وعلما وإيمانا بما جاء به ، درجته فوق درجته فلهذا كان الصديق أفضل الأمة ، صاحب المتابعة للآثار النبوية ، فهو معلم لعمر ، ومؤدب للمحدث منهم ، الذى يكون له من ربه إلهام وخطاب ، كما كان أبو بكر معلما لعمر ومؤدبا له حيث قال له فأخبرك أنك تدخله هذا العام ؟ قال : لا ، قال : إنك آتيه ومطوف»[1] .

( ح ) تمييز الخطأ من الصواب فيما يروى عن الصحابة :

ليس كل ما يروى عن الصحابه من أخبار ، يقبله ابن تيمية ويستشهد به ، ولكنه يتوقف عند الخبر ، ويسلط عليه أضواء النقد سندا ومتنا مقدما التبرير العلمى بين يدى الحكم على الخبر ، ولقد كان أكثر حذرا وتشددا أمام الأخبار التى تروى عن على رضى الله عنه بوجه خاص ، لما يعلم من تزيد شيعته وتقولهم عليه ، ونذكر على سبيل المثال موقفه من بعض الروايات عند تفسير قوله تعالى : ( أفمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه )[2] فالتفسير الصحيح للآية أن البينة تعنى الإيمان الذى إذا خالطت بشاشته القلوب أصبحت عامرة بمعرفة الله ، تسير على هدى من الله ، والشاهد هو القرآن الكريم الذى إذا حفظه الإنسان وعمل بما فيه فإنه يبارك الايمان ويقويه ويزكيه ، بدليل أن الله سبحانه قال بعد ذلك ( ومن قبله ) أى من قبل القرآن ( كتاب موسى إماماً ورحمة ) ولكن الشيعة فسروا الشاهد بأنه لسان محمد عليه الصلاة والسلام ، وفسره بعضهم بأنه على بن أبى طالب ونقلوا ذلك عن على رضى الله عنه .

ولكن ابن تيمية ضعف القولين مقيما الدليل على الضعف نقلا وعقلا حيث يقول : « ومن قال إن الشاهد لسان محمد فهو إنما أراد بهذا القول التلاوة أى : أن لسان محمد يقرأ القرآن وهو شاهد منه أى من نفسه ، فإن لسانه جزء منه ، وهذا القول ونحوه ضعيف — والله أعلم — هذا إن ثبت ذلك عمن نقل عنه ، فإن هذا وضده ينقلان عن على بن أبى طالب » .

ثم بدأ يعرض القول الأول الذى نقل عن الشيعة : «وذلك أن طائفة من جهال

---

(١) مجموع فتاوى ١٥/ ١٨٤، ١٨٥ .

(٢) هود : ١٧ .

الشيعة ظنوا أن عليا هو الشاهد منه أى من النبي — صلى الله عليه وسلم — كما قال له : « أنت منى وأنا منك » . ثم أقام الدليل على خطأ هذا القول فقال : « وهذا قاله لغيره أيضا فقد ثبت فى الصحيح أنه قال : ( الأشعريون هم منى وأنا منهم ) وقال عن جليبيب : هذا منى وأنا منه ) وكل مؤمن هو من النبي — صلى الله عليه وسلم — كما قال الخليل : ( فمن تبعنى فإنه منى )[1] وقال : ( ومن لم يطعمه فإنه منى )[2] .

وروى هذا القول عن على نفسه ؛ وروى عنه بإسناد أجود منه أنه قال كذب من قال هذا . . . وروى عن عباد بن عبد الله قال : قال على: ما من قريش أحد إلا نزلت فيه آية ، قيل فما أنزل فيك ؟ قال ( ويتلوه شاهد منه )وهذا كذب على على قطعاً ، وإن ثبت النقل عن عباد هذا فإن له منكرات عنه كقوله عن على : أنا الصديق الأكبر ، أسلمت قبل الناس بسبع سنين ، ثم أخذ يعرض القول الثانى فقال : وقد رووا عن على مايعارض ذلك . . . قال ابن أبى حاتم رواية عن محمد بن على — يعنى بن الحنفية — قال : قلت لأبى : يا أبت ( ويتلوه شاهد منه ) إن الناس يقولون إنك أنت هو ، قال : وددت لو أنى أنا هو ، ولكنه لسانه » .

ثم أقام الدليل على خطأ هذا القول أيضا مبينا الصواب فقال : « وقد تقدم عن الحسين ابنه أن ( الشاهد منه ) هو محمد - صلى الله عليه وسلم - وإنما تكلم علماء أهل البيت فى أنه محمد ردا على من قال من الجهلة : إنه على ، فإن هذه السورة نزلت بمكة ، وعلى إذ ذاك كان صغيرا لم يبلغ ، وكان ممن اتبع الرسول ، ولو كان ابن رسول الله ليس ابن عمه لم تكن شهادته تنفع لا عند المسلمين ولا عند الكفار بل مثل هذه الشهادة فيها تهمة القرابة »[3] .

ذلك نموذج واضح من التفسير ، يكشف عن الجهد المشكور الذى بذله ابن تيمية حتى يميز الخبيث من الطيب ، ويفرق بين الحق والباطل

---

(١) ابراهيم : ٣٦ .
(٢) البقرة : ٢٤٩ .
(٣) أنظر مجموع فتاوى ١٥/٨٤ — ٨٦ .

وكما قلنا إن تفسيره — حتى فى جانبه النقلى — يقترن بالتمحيص العقلى الذى يدحض كل ما يشين التفسير ويسىء إليه ، حتى يقدمه إلى القارىء نقيا صافيا خاليا من الشوائب ، فلامكان فى تفسيره للأكاذيب والأباطيل ، وقد صدق اذن فى الشعار الذى رفعه أن العلم عنده يعتمد على النقل الصحيح والعقل الصريح .

رابعاً : أقوال التابعين :

لاريب أن أحق الناس بتفسير كتاب الله بعد الصحابة — رضوان الله عليهم — هم التابعون ، والتابعى هو « من لقى صحابياً مؤمنا بالنبى — صلى الله عليه وسلم — ومات على الايمان ، ويشترط الخطيب البغدادى صحبة الصحابى لا مجرد اللقاء »(١) معنى ذلك أن جيل التابعين هو الجيل الذى ورث علم النبوة عن جيل الصحابة وزادوا على المنقول ما فتح الله به عليهم من الاجتهاد والاستنباط ، ووقع بينهم خلاف أحيانا أكثر من الخلاف الذى حدث على عهد الصحابة ، ولكنه أقل بكثير من الخلاف الذى حدث فى الاجيال التى جاءت بعدهم ، وحقيقة هذا الخلاف لاتعدو — فى الغالب — أن تكون اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد على النحو الذى مرينا مع الصحابة ، وقيمة المنقول الذى تركوه فى أنهم نقلوا الأخبار بأسانيدها الكاملة دون اختصار شىء منها ، والذى لديه دراية بالجرح والتعديل يستطيع بسهولة أن يميز الاسناد الصحيح من العليل ، وقيمة المعقول الذى تركوه هو دقة الاستنباط وسلامة الاجتهاد ولاسيما أن كثيراً منهم استوفى عدة المجتهد ، ولم تكن آراؤهم صادرة عن تعصب مذهبى أو هوى شخصى ولايؤخذ عليهم — فيما أعتقد — إلا تساهل بعضهم فى قبول الاسرائيليات وظهور بوادر الخلافات المذهبية عند البعض الاخر ولكنها لاتختلف كثيرا عن مذهب الصحابة .

وما يقال عن التابعين يمكن أن يقال عن أتباع التابعين ، إلا أن أتباع التابعين لم يتشرفوا بالتلقى المباشر عن الصحابة ، فتابع التابعى « هو الذى لقى تابعيا مؤمنا بالنبى — صلى الله عليه وسلم — ومات على الاسلام ، وصحبه

---

(١) ابن كثير : إختصار علوم الحديث ص ٢٣٢ .

فترة يتمكن فيها من الأخذ عنه ، وقد عدوا أبا حنيفة من التابعين لأنه لقى من الصحابة أنس بن مالك وغيره ، بينما عدوا مالك بن أنس ، والامام الشافعى من أتباع التابعين ، وعدوا الإمام أحمد بن حنبل من الجيل الثالث من التابعين أو أتباع أتباع التابعين(١) .

وقد اعترف ابن تيمية للتابعين بفضلهم فى التفسير ، إلا أنه لم يجعل أقوال بعضهم حجة على بعض ولاعلى من بعدهم إذا اختلفوا ، ولكن إذا اتفقوا على رأى فهو حجة يلزم الأخذ به عنده ، وهذا حق ، إذ لا يمكن عقلا أن نتصور اجتماعهم على ضلالة أو تواطأهم على كذب ، والتابعون ليسوا سواء عنده ، فإنه يرى أن أعلم الناس بالتفسير أهل مكة لأنهم أصحاب ابن عباس ، يليهم أهل الكوفة من أصحاب ابن مسعود ، يليهم أهل المدينة تلامذة أبى بن كعب ، ويذكر رأيه فى تفسير التابعين قائلا : « إن لم نجد التفسير فى القرآن ولا فى السنة ولا فى أقوال الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة فى ذلك إلى أقوال التابعين ، كمجاهد فإنه كان آية فى التفسير ، وسعيد بن جبير ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وعطاء بن أبى رباح ، والحسن البصرى ، ومسروق بن الاجدع ، وسعيد بن المسيب ، وأبى العالية ، والربيع بن أنس ، وقتاده ، والضحاك بن مزاحم وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم (٢) .

وكأنما أحس ابن تيمية أن الناس يوجهون إليهم تهمة اختلاف التضاد فحسم الأمر قائلا : « أقوالهم تذكر فى الآية فيقع فى عبارتهم تباين فى الألفاظ يحسبها من لا علم عنده اختلافا فيحكيها أقوالا وليس كذلك ، فإن منهم من يعبر عن الشىء بلازمه ، ومنهم من ينص على الشىء بعينه ، والكل بمعنى واحد فى كثير من الأماكن فليفطن اللبيب لذلك »(٣) .

الحق أن جيل التابعين هو الجيل الذى يلى الصحابة مباشرة فى العدالة

---

(١) أنظر عبد الوهاب عبداللطيف : المختصر فى علم رجال الأثر ص ٤٤–٤٥ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٣/٣٦٨ .

(٣) مجموع فتاوى ١٣/٣٧٠ .

والورع والأمانة العلمية بشهادة الكتاب والسنة ، قال تعالى : « والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان ، رضى الله عنهم ورضوا عنه ، وأعد لهم جنات تجرى تَحتَها الأنهارُ خالدين فيها أبدا ، ذلك الفوزُ العظيم »(١) .

وقال عليه الصلاة والسلام « طوبى لمن رأى من رآنى » وقال : « خير القرون قرنى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم(٢) .

ولذا كان لزاما على الباحثين أن يأخذوا أنفسهم بقدر كبير من الحذر والحيطة عند الكلام عن الصحابة والتابعين ، فمثلا التابعى ( عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ) حمله الدكتور / صبحى الصالح وزر الرواة الذين رووا عنه أخبارا غريبة أو مكذوبة وقد يكون بريئا منها ولكنه قال عنه صراحة : « عبد الرحمن بن زيد بن أسلم مشهور بكذبه وافترائه »(٣) . مع أنه من كبار علماء المدينة ، وقال عنه ابن تيمية : « عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ـ قد كان إماما وأخذ التفسير عن أبيه زيد ، وكان زيد إماما فيه ، ومالك وغيره أخذوا عنه التفسير ، وأخذه عنه عبد الله بن وهب صاحب مالك ، وأصبغ بن فرج الفقيه » (٤) .

والفريق القائل بتضخم عصر التابعين بالإسرائيليات والنصرانيات(٥) يمكن أن نناقشه قائلين إنهم فعلوا ذلك فى حدود التوجيه النبوى الكريم؛ فقد نقلوا الأخبار بأسانيدها وفرغوا من العهدة ، وماصدقه الكتاب والسنة صدقوه ، وما كذبه كذبوه وما سكت عنه لم يصدقوهم فيه ولم يكذبوهم .

والفريق القائل بانتصار بعض التابعين لبعض المذاهب الدينية يحتاج إلى اعادة نظر ، فلو أمعنا النظر فى أقوال قتادة والحسن البصرى الذين أدخلا فى هذه القضية لوجدنا هذه الأقوال لا تختلف كثيراً عن مذهب الصحابة فى

---

(١) التوبة : ١٠٠ .

(٢) البخارى ٥/٣ .

(٣) علوم الحديث ومصطلحه : ص ٢٦٥ .

(٤) مجموع فتاوى ١٥/٦٧ .

(٥) أنظر أحمد أمين : فجر الإسلام ص ٢٠٥

القضاء والقدر ،وتزداد المسألة وضوحا لو قارنا أقوالهما بأقوال أصحاب الفرق مثل الجهمية والقدرية والمعتزلة .

استشهد ابن تيمية بأقوال كثير من التابعين فى حالة فقد الدليل من الكتاب والسنة ، أو الشاهد من قول الصحابى ، وهذه أسماء أهم التابعين الذين استشهد بهم مرتبة على حسب عدد مرات الأخذ عنهم :

| | |
|---|---|
| ( ١ )مجاهد بن جبر المكى | ( ٢ ) قتادة بن دعامة السدوسى |
| ( ٣ ) الحسن البصرى | ( ٤ ) عكرمة مولى بن عباس |
| ( ٥ ) سعيد بن جبير | ( ٦ ) أبو العالية |
| ( ٧ ) عطاء بن أبى رباح | ( ٨ ) الشعبى . |
| ( ٩ ) طاووس | (١٠) مسروق . |
| (١١) سفيان الثورى | (١٢) سفيان بن عيينه |

ونكتفى بالاشارة الموجزة إلى الخمسة الاوائل ، الذين أخذ عنهم أكثر من غيرهم :

١ — مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكى : مولى بنى مخزوم ، مفسر من أهل مكة ، قال عنه الذهبى : هو شيخ القراء والمفسرين ، أخذ التفسير عن ابن عباس ، قرأه عليه ثلاث مرات يقف عند كل آية يسأله فيم أنزلت ، وكيف كانت ؟ وتنقل فى الاسفار واستقر فى الكوفة ، وكان لا يسمع بأعجوبة إلا ذهب إليها ، ذهب إلى بئر برهوت ، وذهب إلى بابل يسأل عن هاروت وماروت ، قال خصيف : كان أعلمهم بالتفسير مجاهد ، وقال النووى : إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به . قيل إنه مات وهو ساجد سنة ١٠٤ هـ (٢) .

---

(١) أنظر : محمد حسين الذهبى : علم التفسير ص ٣٤ .

(٢) أنظر : السيوطى : الاتقان ٢/١٨٩ .

خير الدين الزركلى : الاعلام ٦/١٦١ .

**استشهد ابن تيمية بأقواله فى ٤٣ موضعاً .**

٢ — قتادة بن دعامة السدوسى البصرى : مفسر حافظ ضرير أكمه ، قال عنه الإمام أحمد بن حنبل : قتادة أحفظ أهل البصرة ، وكان مع علمه بالحديث رأسا فى العربية ومفردات اللغة وأيام العرب والنسب ، وقيل عنه كان يرى القدر وقد يدلس فى الحديث ، ويلاحظ أن قول الزركلى ( قيل عنه كان يرى القدر ، وقد يدلس فى الحديث ) مايشعر بضعف التهمة أو عدم صحتها فان الكلمات نحو : قيل . . وقد .. ليست كافية . . باقامة الدليل على ادانته ، ولا سيما أنه سيظهر لنا بعد قليل برائته فى دفاع ابن تيمية عنه ) . مات بواسط فى الطاعون سنة ١١٨ هـ [١] .

**استشهد ابن تيمية بأقواله فى ٤١ موضعا .**

٣ — الحسن بن يسار البصرى : كان راوية للحديث ، فقد عرف أنه كان متصلا بسبعين رجلا ممن شهدوا وقعة بدر ، وإن كان عمدته فى رواية الحديث هو أنس بن مالك ، وقد عظمت هيبته القلوب ، فكان يدخل على الولاة يأمرهم وينهاهم لايخاف فى الحق لومة لائم ، وكان أبوه من أهل ميسان مولى لبعض الانصار ، قال عنه الغزالى : كان الحسن البصرى أشبه الناس كلاما بكلاما الأنبياء ؛ وأقربهم هديا من الصحابة ؛ وكان غاية فى الفصاحة ، تتصبب الحكمة من فيه ، وله مع الحجاج ابن يوسف مواقف ؛ وقد سلم من أذاه ، خرج أهل البصرة جميعا فى تشييع جنازته حينما توفى سنة ١١٠ هـ [٢]

**استشهد ابن تيمية بأقواله فى ٢٦ موضعا .**

٤ — عكرمة بن عبد الله البربرى المدنى أبو عبد الله مولى بن عباس : كان من أعلم الناس بالتفسير والمغازى ، طاف البلدان وروى عنه زهاء ثلاثمائة رجل ، منهم أكثر من سبعين تابعيا . قال فيه الشعبى : ما بقى أحد

---

(١) خير الدين الزركلى : الاعلام ٦/٢٧ .

(٢) أنظر : دائرة المعارف الاسلامية ٧/٣٨١ .
الزركلى : الاعلام ٦/٢٤٢ .

أعلم بكتاب الله من عكرمة ، وقال سماك بن حرب : سمعت عكرمة يقول : لقد فسرت مابين اللوحين ( يعنى المصحف كله ) وكل شيء أحدثكم فى القرآن فهو عن ابن عباس ، وكان يقول عن نفسه كان ابن عباس يجعل فى رجلى الكبل ويعلمنى القرآن والسنن . كان وفاته بالمدينة سنة ١٠٥ هـ هو وكثير عزة فى يوم واحد فقيل مات أعلم الناس وأشعر الناس (١) .

**استشهد ابن تيمية بأقواله فى ١٢ موضعا .**

٥ — سعيد بن جبير الاسدى الكوفى ، كان سفيان الثورى يقدمه على ابراهيم النخعى ويقول : خذوا التفسير عن أربعة : عن سعيد بن جبير ومجاهد وعكرمة والضحاك .

لما خرج عبد الرحمن بن محمد بن الاشعث على عبد الملك بن مروان ، كان سعيد معه إلى أن قتل عبد الرحمن فذهب سعيد إلى مكة فقبض عليه واليها خالد القسرى ، وأرسله إلى الحجاج فقتله بواسط سنة ٩٥ هـ قال الإمام أحمد بن حنبل : قتل الحجاج سعيدا وما على وجه الأرض أحد إلا وهو محتقر إلى علمه (٢) .

**استشهد ابن تيمية بأقواله فى ١٠ مواضع .**

وإذ يستشهد ابن تيمية بأقوال التابعين فى هذه المواضع الكثيرة فإنه لا يفعل ذلك عبثا ، وإنما يفعل ذلك لتحقيق أهداف علمية جليلة منها :

( أ ) تصحيح العقيدة : فإن ابن تيمية يرى أن أقوال النبى — عليه الصلاة والسلام وأقوال الصحابة وأقوال التابعين تمثل المنبع الأصيل للعقيدة السليمة والشريعة الصحيحة ، وهذا المنبع هو مذهب السلف الصالح ويقول فى ذلك : « ولهـذا كان معرفة أقوال ( القرون الثلاثة الأولى ) فى العلم والدين وأعمالهم - يريد عصر النبى عليه الصلاة والسلام والصحابة والتابعين - كان معرفة ذلك خيرا وأنفع من أقوال المتأخرين وأعمالهم فى جميع علوم

---

(١) أنظر الاتقان ٢/١٨٩ — الاعلام : ٥/٤٤ .

(٢) أنظر : ابن سعد : الطبقات الكبير ٦/١٧٨ — ابن حجر : تهذيب التهذيب ٤/١١

الدين وأعماله كالتفسير وأصول الدين وفروعه والزهد والعبادة والاخلاق والجهاد ، وغير ذلك فإنهم أفضل ممن بعدهم كما دل عليه الكتاب والسنة ، فالاقتداء بهم خير من الاقتداء بمن بعدهم ، ومعرفة اجماعهم ونزاعهم فى العلم والدين ، خير وأنفع من معرفة ما يذكر من اجماع غيرهم ونزاعهم»(١).

فلا عجب اذن أن نرى ابن تيمية يستشهد بأقوال التابعين أيضا فى أصول الدين أو العقيدة ، فى تفسير قوله تعالى « ثم استوى على العرش»(٢) نراه يقول : والسلف فسروا الاستواء بما يتضمن الارتفاع فوق العرش كما ذكره البخارى فى صحيحه عن أبى العالية فى قوله ( ثم استوى ) قال ارتفع. وكذلك رواه ابن أبى حاتم وغيره بأسانيدهم — رواه عن حديث آدم بن أبى إياس ، عن أبى جعفر ، عن أبى الربيع ، عن أبى العالية : ( ثم استوى ) قال : ارتفع .

وقال البخارى : قال مجاهد فى قوله : « ثم استوى على العرش » علا على العرش(٣) وإذ يرتضى ابن تيمية هذا التفسير فانما يريد به استواء يليق بجلال الله وكماله ، استواء يليق بمقام الله لا كاستواء المخلوقين ، ويلاحظ أن ابن تيمية قدم التفسير باسناد البخارى حتى يثبت أن هذا المذهب فى التفسير هو مذهب السلف الذى لا يجوز الشك فيه والذى خلاصته : اثبات بلاتمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل ، ومصنفاته حافلة بتأكيد هذه العقيدة وشرحها ومما قاله فى ذلك :

« والمسلمون وسط يصفون الله بما وصف به نفسه ووصفه به رسله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولاتمثيل ، يصفونه بصفات الكمال ، وينزهونه عن النقائص التى تمتنع على الخالق ولايتصف بها المخلوق ، فيصفونه بالحياة والقدرة والرحمة والعدل والاحسان ، وينزهونه عن الموت والنوم والجهل والعجز والظلم والفناء ، ويعلمون من ذلك أنه لا مثل له فى شىء

---

(١) مجموع فتاوى ١٣/٢٤ .
(٢) الأعراف : ٥٤ .
(٣) مجموع فتاوى ١٦/٣٥٩ ، ٣٦٠ .

من صفات الكمال فلا أحد يعلم كعلمه ، ولا يرحم كرحمته ، ولا يسمع كسمعه ، ولايبصر كبصره ، ولا يخلق كخلقه ، ولا يستوى كاستوائه ، ولايأتى كاتيانه ، ولا ينزل كنزوله »(١) . ولنا موعد لبسط هذه القضية فى الفصل الثالث — إن شاء الله — حيث نناقش موقف ابن تيمية من الفرق المبتدعة .

(ب) الجزم بصحة معنى معين إذا أجمع التابعون عليه :

فى تفسير قوله تعالى : « إن هذه أمتُكم أمةً واحدةً ، وأنا ربُّكم فاعبدونِ »(٢) قطع بأن الأمة الواحدة : الدين الواحد بناء على ما ذكره عن أئمة التابعين حيث قال : « قال قتادة : أى دينكم دين واحد وربكم واحد ، والشريعة مختلفة ، وكذلك قال الضحاك عن ابن عباس : « إن هذه امتكم أمة واحدة »أى دينكم دين واحد ، قال ابن أبى حاتم : « وروى عن سعيد بن جبير وقتاده وعبد الرحمن بن زيد نحو ذلك وقال الحسن : بين لهم ما يتقون وما يأتون ، ثم قال : « ان هذه سنتكم سنة واحدة ، وهكذا قال جمهور المفسرين »(٣) .

ولعل فى هذا تطبيقا لما أعلنه فى مقدمته النظرية أن التابعين إذا اتفقوا على رأى لايرتاب فى كونه حجة .

(ح) حل المشكل من التفسير : فى قوله تعالى : « فستُبصِرُ ويُبْصِرون بأيكم المفتون »(٤)انتهى إلى أن المعنى : ستُخْبَرُ ويُخْبَرون بأيكم الذى مسه الشطيان أو أصابه جنون فافتتن عن الحق وضل عنه وذلك بعد أن قال : « هذا تفسير آيات أشكلت حتى لا يوجد فى طائفة من كتب التفسير إلا ما هو خطأ فيها منها قوله : ( يأيكم المفتون ) حار فيها كثير ، والصواب المأثور عن السلف: قال مجاهد : الشيطان ، وقال الحسن: هم أولى بالشيطان

---

(١) ابن تيمية : الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ١/٢٤٠ ، ٢٤٢ .
(٢) الأنبياء : ٩٢ .
(٣) مجموع فتاوى ١٤/٣٢٧ .
(٤) القلم : ٥، ٦

من نبي الله ، فبين المراد فإنه يتكلم على إيجاز اللفظ كعادة السلف فى الاختصار مع البلاغة وفهم المعنى ، وقال الضحاك : المجنون فإن من كان به الشيطان ففيه الجنون ، وعن الحسن : الضال ، وذلك أنهم لم يريدوا بالمجنون الذى يخرق ثيابه ويهذى : بل لأن النبى – صلى الله عليه وسلم – خالف أهل العقل فى نظرهم ، كما يقال مالفلان عقل ، ومثل هذا رموا به أتباع الانبياء كقوله : « وإذا رَأَوْهم قالوا : إن هؤلاء لضالون »(١) ومثله فى هذه الأمة كثير يسخرون من المؤمنين ، ويرمونهم بالجنون والعظائم التى هم أولى بها منهم (٢) .

( د ) الاستئناس بقول التابعى منفردا إذا قرنه بدليل من كتاب أو سنة ، فى هذه الحال يصح التعويل على القول الواحد دون التفات إلى غيره ومن أمثلة ذلك ما ورد فى تفسير الاحزاب ، فى قوله تعالى : ( ومن يكفرْ به من الاحزاب فالنارُ موعدُه )(٣) يقول ابن تيمية : روى الإمام أحمد وابن أبى حاتم وغيرهما عن أيوب عن سعيد بن جبير قال : ما بلغنى حديث عن رسول الله ( صلى الله عليه وسلم ) على وجه إلا وجدت تصديقه فى كتاب الله حتى بلغنى أنه قال: لايسمع بى أحد من هذه الأمة لايهودى ولانصرانى ثم لايؤمن بما أرسلت به إلا دخل النار « قال سعيد : فقلت أين هذا فى كتاب الله حتى أتيت على هذه الآية : ( ومن يكفر به من الأحزاب فالنار موعده ) قال : الأحزاب هى الملل كلها »(٤) .

وعند الحديث عن فضل فاتحة الكتاب اكتفى بقول واحد للحسن البصرى لما اقترنت به أدلة من الكتاب والسنة توافقه وفى ذلك يقول ابن تيمية « وأما الدليل على أن فاتحة الكتاب أشرف فالنص والمعنى والحكم » ثم طفق يفصل : أما النص عن أبى سعيد الخدرى عن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : فاتحة الكتاب شفاء من السم « وقال الحسن البصرى : أنزل الله مائة

---

(١) المطففين : ٣٢ .
(٢) مجموع فتاوى ١٦/٧٢ .
(٣) هود : ١٧ .
(٤) مجموع فتاوى ١٥/٧٥ .

كتاب وأربعة كتب من السماء أودع علومها فى أربعة منها : التوراة والانجيل والزبور والفرقان ، ثم أودع علوم هذه الأربعة الفرقان ، ثم أودع علوم القرآن المفصل ، ثم أودع علوم المفصل فاتحة الكتاب ، فمن علم تفسيرها كان كمن علم تفسير جميع الكتب المنزلة ، ومن قرأها فكأنما قرأ التوراة والانجيل والزبور والقرآن .

وأما المعنى فهو أن الله قابلها بجميع القرآن فقال :

( ولقد أتيناك سبعا من المثانى والقرآنَ العظيمَ )(١) .

وهذه حقيقة لايدانيها غيرها فيها .

وأما الحكم : فهو أنها يجب قراءتها فى كل ركعة(٢) .

( هـ ) تبرئة بعض التابعين من التهمة التى ألصقت بهم بغير حق ، فقد قيل عن قتادة مثلا إنه خاص فى القضاء والقدر وشبهوه بالقدرية ولكن ابن تيمية رأى غير ذلك لما أورد أقواله المفسره تحت آيات القضاء والقدر فتفسيرا لقوله تعالى : ( والذى قدر فهدى )(٣) فى سورة الأعلى يقول ابن تيمية : حدثنا يونس عن شيبان عن قتادة ( الذى قدر فهدى ) قال : لا والله ! ما أكره عبداً على معصية قط ولا على ضلالة ولا رضيها له ولا أمره ولكن رضى لكم الطاعة فأمركم بها ونهاكم عن معصيته .

ويستأنف ابن تيمية القول مشيرا إلى أن قتادة لم يكن فى قوله هذا بدعا من التابعين ولا غيرهم من أئمة المسلمين فيقول : قتادة ذكر هذا عند هذه الآية ليبين أن الله قدر ما قدره من السعادة والشقاوة كما قال الحسن وقتادة وغيرهما من أئمة المسلمين ، فإنهم لم يكونوا متنازعين ، فما سبق مَنْ سبق تقدير الله ، وانما كان نزاع بعضم فى الارادة وخلق الافعال وإنما نازع فى التقدير السابق والكتاب أولئك الذين تبرأ منهم الصحابة كابن عمر وابن عباس وغيرهما .

---

(١) الحجر ٨٧ .

(٢) مجموع فتاوى ١٧/١٥، ١٦ .

(٣) الأعلى : ٣ .

وذكر قتادة أن الله لم يكره أحدا على معصيته ، وهذا صحيح ، فإن أهل السنة المثبتين للقدر متفقون على أن الله لا يكره أحدا على معصية كما يكره الوالى والقاضى وغيرهما للمخلوق على خلاف مراده يكرهونه بالعقوبة والوعيد ، بل هو سبحانه يخلق ارادة العبد للعمل وقدرته وعمله ، وهو خالق كل شيء .

ثم يعرب عن عدم رضاه عن التهمة موضحا أنها صدرت من الذين يتبعون الظن وإن الظن لايغنى من الحق شيئا ، فقال : وهذا الذى قاله قتاده قد يظن فيه أنه من قول القدرية ، وأنه لسبب مثل هذا اتهم قتادة بالقدر حتى قيل : ان مالكا كره لمعمر أن يروى عنه التفسير لكونه اتهم بالقدر.

ويعود فيؤكد أن قتادة لم يخرج عن قول السلف حيث يقول : و « قول قتادة حق ولم يعرف أحد من السلف قال : ان الله أكره أحدا على معصية »(١) .

( و ) توضيح حقيقة الخلاف بين التابعين : فإنه كان فى الحقيقة اختلاف تنوع أيضا ـ كما عند الصحابة ـ لا اختلاف تضاد ، وحذر فى غير موضع أن ينقل المرء عنهم أوجها متباينة ويحكيها أقوالا مختلفة ومن أمثلة ذلك ما جاء فى تفسير « هلوعا » فى قوله تعالى : « ان الإنسانَ خُلِق هلوعا إذا مسه الشرُ جزوعا ، وإذا مسه الخيرُ منوعاً »(٢) فقد أورد ابن تيمية أقوال التابعين فيها على هذا النحو : « وعن سعيد ابن جبير : شحيحا ، وعن عكرمة : ضجورا ، وعن جعفر : حريصا ، وعن الحسن والضحاك : بخيلا ، وعن مجاهد : شرها ، وعن الضحاك أيضا : الهلوع الذى لايشبع ، وعن مقاتل : ضيق القلب ، وعن عطاء : عجولا » .

ثم كشف عن حقيقة هذه الأقوال المتباينة قائلا :

« وهذه المعانى كلها تنافى الثبات والقوة والاجتماع والصبر والامساك »(٢)

( ز ) الكشف عن ضعف بعض أقوالهم : وهذا ظاهرة تبين لنا خاصية

---

(١) مجموع فتاوى : ١٦/١٤٠، ١٤١ .

(٢) المعارج : ١٩ — ٢١ .

استقلال الفكر وحرية البحث عند ابن تيمية فهو ليس عنده قول مقدس لمجرد أن قائله من السلف أو أهل السنة ، أو قول مدنس لمجرد أن قائله من المتأخرين فقد تعرض لتفسير آيات أشكلت على حد تعبيره وهى قوله تعالى؛ « بلى من كسبَ سيئةً وأحاطَتْ به خطيئتُه فأولئك أصحابُ النارِ هم فيها خالدون (١)» وانتهى إلى أن السيئة ( الشرك ) والخطيئة ( الذنوب والمعاصى ) التى مات صاحبها ولم يتب منها ، فهذا الذى جمع بين إشراك بالله وذنوب وعدم توبة هو المستحق الوعيد فى نهاية الآية ، وهو الخلود فى النار ، ولكن جاء فى تفاسير بعض السلف أن ( السيئة ) هى الكبيرة أو الذنوب ووصف هذه الأقوال بالضعف لأنها توافق أقوال الفرق المبتدعة ـ وإن كانت موافقة من غير قصد ـ أن صاحب الكبيرة مخلد فى النار . وهذه القضية كما عرضها : « هذا تفسير آيات أشكلت حتى لايوجد فى طائفة من كتب التفسير إلا ماهو خطأ منها قوله : « بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئة » فالمشهور أن السيئة الشرك ، وقال : عكرمة : الكبيرة يموت عليها ، وقال مجاهد : هو الذنوب تحيط بالقلب ، ثم يؤيد فكرة عرض الأقوال على علاتها مشفوعة بنقدها قائلا : الصواب ذكر أقوال السلف وإن كان فيها ضعيف فالحجة تبين ضعفه ، فلايعدل عن ذكر أقوالهم لموافقتها قول طائفة من المبتدعة . ثم استأنف قائلا : ومن المنتسبين إلى السنة من يقول : أن صاحب الكبيرة يعذب مطلقا والأكثرون على خلافه ، وأن الله سبحانه يزن الحسنات والسيئات وعلى هذا دل الكتاب والسنة وهو معنى الوزن ، لكن تفسير ( السيئة ) بالشرك هو الأظهر ، لأنه سبحانه غير بين المكسوب والمحيط ، فلو كان واحدا منها لم يغاير ، والمشرك له خطايا غير الشرك أحاطت به لأنه لم يتب منها »(٢).

وهكذا يتبين لنا أن ابن تيمية لم ينقل عن السلف نقل المتبع المقلد ، ولكنه ينقل نقل الواعى الفاهم الحذر ، فيأخذ حين ينبغى الأخذ ، ويترك

---

(١) مجموع فتاوى ١٧/٢٣٤ .
(٢) البقرة : ٨١ .
(٣) مجموع فتاوى ١٤/٤٨ ، ٤٩ .

حين ينبغي الترك ، وينقد حين ينبغي النقد ، ويقف كذلك من أئمة السلف موقف القاضي العادل فيقر لكل بماله وما عليه فيدين من وجبت إدانته ، ويبرئ من وجبت تبرئته وكأنما أمسك الميزان العادل ليقوم بين الناس بالقسط .

**مصادر الدرجة الثانية في التفسير :**

وبعد أن فرغنا من تناول مصادر الدرجة الأولى الأول الأربعة نبدأ في تناول مصادر الدرجة الثانية : وهي تعني الثقافة التفسيرية بمعناها العام الواسع والتي استمدها من تبحره في علوم التراث ، ويدخل فيها على سبيل المثال : اللغة ـ النحو ـ التصريف ـ المعاني ـ البيان ـ البديع ـ أصول الفقه ـ الفقه ـ علوم الحديث ـ علم المصطلح .... إلخ .

ونكتفي هنا بضرب أمثلة تدل على إفادته الكبرى بأقوال الأئمة في شتى العلوم، ولكن نقتصر على بعض العلوم لأن المقام هو مقام التمثيل وليس مقام السرد والاستقصاء :

الفقه وأصوله : في تفسيره للآيات كان يتعرض للأحكام الفقهية ويتوسع في شرحها خاصة في آيات الأحكام ؛ وقد أفاض ابن تيمية في الحديث في علم الأصول من كافة جوانبه وهو يرى أن أول من أخذ عنهم علم أصول الفقه هم الصحابة والتابعون ، ويقول في ذلك : « إن الكلام في أصول الفقه وتقسيمها إلى الكتاب والسنة والإجماع واجتهاد الرأي ، والكلام على الأحكام : أمر معروف من زمن أصحاب محمد (ﷺ) والتابعين لهم بإحسان ، ومن بعدهم من أئمة المسلمين ، وهم كانوا أقعد بهذا الفن وغيره من فنون العلم الدينية من بعدهم ، وقد كتب عمر بن الخطاب إلى شريح : اقض بما في كتاب الله ، فان لم يكن فيما في سنة رسول الله ـ ﷺ ـ فان لم يكن فيما اجتمع عليه الناس وفي لفظ ـ فيما قضى به الصالحون ، فان لم تجد فإن شئت أن تجتهد رأيك ، وكذلك قال ابن مسعود وابن عباس، وحديث معاذ من أشهر الأحاديث عند الاصوليين»(١) ومن هذا النص نجد أن ابن تيمية مُصِرٌّ على فكرته الأساسية وهي أن جيل الصحابة ومن تبعهم باحسان هم

---

(١) مجموع فتاوى ٢٠/٤٠١ .

الأساتذة لمن بعدهم فى كل علم وفن ، فهذا علم الأصول وهو علم نظرى بحث قائم على تقرير قواعد الإستنباط ، يرى أنهم الأساتذة فيه أيضاً ، إذن فماذا كان جهد أئمة الفقه الذين جاءوا من بعدهم ، وتكلموا فى الاصول ؟ يرى أنهم جردوا الكلام فى أصول الفقه وميزوه عن غيره من العلوم وأن أول من فعل ذلك الإمام الشافعى ، ويقول فى ذلك : « وإذا كان إسم الأصوليين يتناول المجتهدين المشهورين المتبوعين كالائمة الاربعة ، والثورى، والأوزاعى والليث بن سعـــد ، واسحاق بن راهويه ، وغيرهم وإن كان مقصود الاصوليين من جرد الكلام فى أصول الفقه عن الادلة المعينة ، كما فعل الشافعى وأحمد بن حنبل ومن بعدهما ؛ وكما فعله عيسى ابن أبان ونحوه ، وكما فعله المصنفون فى أصول الفقه من الفقهاء والمتكلمين ، فمعلوم أن أول من عرف أنه جرد الكلام فى أصول الفقه هو الشافعى »(١) .

وبينما يقر ابن تيمية للشافعى بالسبق فى علم أصول الفقه ، فإنه يقر للامام أحمد بالسبق فى الفقه نفسه إفتاء واجتهاداً واستنباطا وتحريا فى الحلال والحرام ، وإن كان الأئمة الثلاثة غيره لا ينكر فضلهم فى ذلك ، وأوضح هذا قائلا : إن الأصل فى العقود والشروط الجواز والصحة ، ولا يحرم منها ويبطل إلا ما دل الشرع على تحريمه وإبطاله نصاً أو قياساً عند من يقول به ، وأصول أحمد المنصوصة عنه أكثرها يجرى على هذا القول ، ومالك قريب منه ، لكن أحمد أكثر تصحيحاً للشروط ، فليس فى الفقهاء الأربعة أكثر تصحيحاً للشروط منه ، وعامة ما يصححه أحمد من العقود والشروط يثبته بدليل خاص من أثر أو قياس »(٢) .

ولهذه الثقة فى اجتهاد الإمام أحمد كان أكثر استشهاداً بأقواله من غيره وقد أحصيت عدد مرات الرجوع لأقوال الأئمة فكانت على هذا النحو :

— رجع لأقوال الإمام أحمد فى ١٢٦ موضعاً .

— رجع لأقوال الإمام الشافعى فى ٤٠ موضعاً .

---

(١) مجموع فتاوى ٢٠/٤٠٢ ، ٤٠٣ .

(٢) مجموع فتاوى ٢٩/١٣٣ .

- رجع لأقوال الإمام مالك فى ٣٥ موضعاً .

- رجع لأقوال الإمام أبى حنيفة فى ٢٧ موضعاً .

وقد بدأ ابن تيمية متفقها على مذهب الإمام أحمد ، ثم درس سائر الأئمة الأربعة ثم توسع فى دراسة كافة الأئمة المجتهدين ثم انتهى فقيهاً له اجتهاده المستقل فإنه - كما سنرى - يعرض فى الحكم الواحد أقوال الأئمة جميعاً ، وقد يرجح قول أحدهم ؛ وقد يرجح قوله الخاص والمهم أن يعتمد ما يرجحه على دليل صحيح من كتاب أو سنة ، وقد علمنا عند الحديث عن مصادره النقلية أنه اطلع على كتب السنة جميعا ودرسها ولهذا فإنى أرى أن فتاوى ابن تيمية فى الأحكام الفقهية أدق وأصوب - فى الغالب - من الأئمة الأربعة ، وليس ذلك لقصور فى اجتهادهم وسبق فى اجتهاده ، فكلهم على مستوى عظيم من الاجتهاد ، ولكن لأن ابن تيمية - بحكم تأخره الزمنى أمكنه أن يطلع ويستفيد بكل جهود الأئمة سواء فى الفقه أو السنة فكانت حصيلته فى الحديث - خاصة - أكبر من حصيلة أى أمام سبقه ؛ ومعلوم أن الفقه لا ينهض إلا على دليل صحيح من القرآن الكريم أو الحديث الشريف.

ويستشهد ابن تيمية بأقوال أئمة الفقه لسببين أساسيين هما : تقرير أصول العقيدة ، ومناقشة فروع الشريعة .

أولا : تقرير أصول العقيدة : وليس من الشىء العجاب أن يستشهد ابن تيمية بأقوالهم فى هذه القضية فإن العقيدة تسمى عند بعض الأئمة الفقه الأكبر ، لأن الكلام فيها يدور حول أصول هذا الدين ، وركز ابن تيمية على عرض أقوال الأئمة الأربعة فى كافة أمور العقيدة ولا سيما الأسماء والصفات إذ كانت - ممكن الخطر ومصدر الهجوم من جانب المبتدعين وأهل الكلام على ابن تيمية ، فقد رموه بالزيغ ، واتهموه بالجهالة ، بل وأخرجوه كلية من حظيرة الإسلام ، فأراد ابن تيمية أن يثبت لهم أنه لم يكن بدعا من أئمة السنة ، وأن ما قرره من أصول العقيدة وأمور التوحيد قد قرره من قبله الصحابة والتابعون وكبار الأئمة الذين تلقتهم الأمة بالقبول وأن عقيدته هى عقيدتهم ومنهاجه هو منهاجهم ، وكان كثيرا ما يتحدى

المبتدعين أن يأتوا بقول واحد من أقوال الأئمة يخالف قوله فى الأسماء والصفات ، فكانوا يعجزون ، ويجادلون بالباطل ليدحضوا به الحق .

ولعل فى هذا الاقتباس الذى نقلناه عن ابن تيمية ما يؤكد سلفيته وبراءته مما يقول المبطلون المبتدعون فلنستمع إليه حيث يقول : « كان الأئمة الأربعة وغيرهم يرجعون فى التوحيد والصفات إلى القرآن والرسول - صلى الله عليه وسلم - لا إلى رأى أحد ولا معقوله ولا قياسه .

قال الأوزاعى : - كنا والتابعون متوافرون - نقول : إن الله فوق عرشه ، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته ، وقال الإمام أحمد بن حنبل لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ، لا يتجاوز القرآن والحديث ، وقال الشافعى فى خطبة الرسالة : الحمد لله الذى هو كما وصف به نفسه وفوق ما يصفه به خلقه .

وقال مالك : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وكان يكره ما أحدث من الكلام ، وروى عنه وعن أبى يوسف من طلب العلم بالكلام تزندق .

وقال الشافعى : حكمى فى أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ويطاف بهم فى الأسواق ، ويقال : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام .

وقال أحمد أيضاً : علماء الكلام زنادقة وما ارتدى أحد بالكلام فأفلح .

وذكر أصحاب أبى حنيفة عن أبى يوسف عن أبى حنيفة قال : لا ينبغى لأحد أن ينطق فى الله بشىء من رأيه ولكنه يصفه بما وصف به نفسه .

وقال أبو حنيفة : أتانا من خراسان ضيفان كلاهما ضالان : الجهمية والمشبهة[1] .

وأقول : إذا كان هذا موقف ابن تيمية من المشبهة فمن تسول له نفسه أن يدخل ابن تيمية فى عداد المشبهة إلا كل مفتر أفاك ؟ .

---

(١) مجموع فتاوى ١٦/٤٧٢ ، ٤٧٣ .

وفى عبارة واحدة يوجز موقف الأئمة قائلا : فهذا ذم من الأئمة لكل من يتكلم فى صفات الرب بغير ما أخبر به الرسول — عليه الصلاة والسلام — فكيف بالذين يجعلون الكتاب والسنة لايفيدان علما ويقدمون رأيهم على ذلك مع فساده من وجوه كثيرة (١) .

وبينما يرتضى ابن تيمية امامة الأئمة الأربعة لموقف أهل السنة فى العقيدة ، فانه لا يرتضى امامة أبى الحسن الأشعرى ، فقد عملا صالحا وآخر سيئا فى المؤلفات التى تركها ولهذا يقول عنه ابن تيمية : « والأشعرى وأمثاله برزخ بين السلف والجهمية ، أخذوا من هؤلاء كلاما صحيحا ، ومن هؤلاء أصولا عقلية ظنوها صحيحة وهى فاسدة ، فمن الناس من مال اليه من الجهة السلفية ، ومن الناس من مال اليه من الجهة البدعية الجهمية ، كأبى المعالى وأتباعه ، ومنهم من سلك مسلكهم كأئمة أصحابهم » (٢) .

ثانيا : مناقشة فروع الشريعة : رأينا — كما مر بنا آنفا — أن ابن تيمية متفق تمام الاتفاق مع أئمة السلف فى أصول العقيدة ، وهذا أمر أساسى فان علماء السنة من أهل الفرقة الناجية اتفقوا على الأصول ولكنهم اختلفوا فى الفروع ولاضير فى ذلك ، فكلهم مجتهد ، مثاب اذا أصاب مغفور له اذا أخطأ ، وجاء دور ابن تيمية فاختلف مع كبار الأئمة فى كثير من الفروع بحسب ماتراءى له من دليل صحيح فى الكتاب والسنة . فى تفسير قوله تعالى : « وكلوا واشربوا حتى يتبينَ لكم الخيطُ الأبيضُ من الخيطِ الأسودِ من الفجر » (٣) يقول ابن تيمية : « أما اذا كان المؤذن يؤذن قبل طلوع الفجر ، كما كان بلال يؤذن قبل طلوع الفجر على عهد النبى — صلى الله عليه وسلم — فلا بأس بالأكل والشرب بعد ذلك بزمن يسير . وان شك هل طلع الفجر ؟ أو لم يطلع ؟ فله أن يأكل ويشرب حتى يتبين له الطلوع ، ولو علم بعد ذلك أنه أكل بعد طلوع الفجر ، ففى وجوب القضاء نزاع .

والا ظهر ( عند ابن تيمية ) أنه لا قضاء عليه ، وهو الثابت عن عمر

---

(١) مجموع فتاوى ١٦/٤٧٤ .
(٢) مجموع فتاوى ١٦/٤٧١ .
(٣) البقرة : ١٨٧ .

وقال به طائفة من السلف والخلف ، والقضاء هو المشهور فى مذهب الفقهاء الأربعة (٣) . ولعل فى قوله السابق ما يؤكد روح الإستقلال والإجتهاد عنده ، وعدم التقيد بمذهب .

وتعرض ابن تيمية لمسألة ( المجامع الناسى ) فى نهار رمضان أثناء تفسيره لآيات الصيام ، فقال : والمجامع الناسى فيه ثلاثة أقوال :

احداها : لا قضاء عليه ولا كفارة ، وهو قول الشافعى وأبى حنيفة والأكثرين .

والثانية : عليه القضاء بلا كفارة ، وهو قول مالك .

والثالثة : عليه الأمران ( القضاء والكفارة ) وهو المشهور عن أحمد .

ثم رجح الأصوب فقال : « والقول الأول أظهر » ثم قدم الحجة قائلا : فانه قد ثبت بدلالة الكتاب والسنة أن من فعل محظورا مخطئا أو ناسيا لم يؤاخذه الله بذلك وحينئذ يكون بمنزلة من لم يفعله ، فلا يكون عليه اثم ، ومن لا اثم عليه لم يكن عاصيا ولا مرتكبا لما نهى عنه ، وحينئذ فيكون قد فعل ما أمر به ولم يفعل ما نهى عنه ، ومثل هذا لا يبطل عبادته ، انما يبطل العبادات اذا لم يفعل ما أمر به أو فعل ما حظر عليه » (١) .

وفى قوله هذا ما يدل على أنه لم يكن مقلدا لمذهب الإمام أحمد بن حنبل؛ فانه لم يأخذ بقوله فى هذه المسألة .

ويلاحظ أن ابن تيمية حينما ينقل عن أئمة الفقه فانه لا يكتفى بعرض الاقوال والترجيح ولكنه يناقش أقوالهم مناقشة جريئة تعتمد على البصر الدقيق بلغة القرآن ولغة العرب والعقل كذلك ، ففى تفسير قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمناتِ ،ثم طلقتموهن من قبلِ أن تمسوهن فما لكم من عدةٍ تعتدونها فمتعوهن وسرحوهن سراحاً جميلا » (٢) يناقش قول الإمام الشافعى فى معنى السراح ) ويصف قوله بالضعف ؛ محتجا بلغة القرآن ،

---

( ١ ) مجموع فتاوى ٢٥/٢١٦ ، ٢١٧

( ٢ ) مجموع فتاوى ٢٥/٢٢٦ .

( ٣ ) الأحزاب .

ولغة العرب ، فيقول : « من قال ان السراح والفراق صريح فى الطلاق ، لأن القرآن ورد بذلك وجعل الصريح ما استعمله القرآن فيه ، كما يقول الشافعى والقاضى وغيرهما من الأصحاب : فقوله ضعيف لوجهين :

« أحدهما » أن هذا الأصل لا دليل عليه بل هو فاسد ؛ فان الواقع أن الناس ينطقون بلغاتهم التى توافق لغة العرب أو تخالفها من عربية مقررة أو مغيرة لفظا ومعنى أو من عربية مولدة أو عربية معربة ، تلقيت عن العجم ، أو من عجمية ، فان الطلاق ونحوه يثبت بجميع هذه الأنواع من اللغات : إذ المدار على المعنى ، ولم يحرم ذلك عليهم فلم يلتزموه ، فان ذلك لا يوجب وقوع مالم يوقعوه ، وأيضا فاستعمال القرآن لفظا فى معنى لا يقتضى أن ذلك اللفظ لا يحتمل غير ذلك المعنى » .

وفى ذلك الوجه الأول ، مايشعر أن ابن تيمية يريد من المفسر والفقيه عدم الإكتفاء بفقه لغة القرآن فحسب ؛ وإنما يريد منه أن يكون فقيها بعدة لغات حتى يصيب فى تحديد معنى اللفظ شرعاً وعرفاً ، وفى عبارة أخرى يريد منه أن يكون عالماً لغوياً بتعبيرنا المعاصر ، ويستأنف ابن تيمية فى تقديم الوجه الثانى فيقول : « الوجه الثانى » : وهو القاصم أن هذه الالفاظ أكثر ماجاءت فى القرآن فى غير الطلاق مثل قوله تعالى : « إذا نكحتم المؤمناتِ ثم طلقتموهن من قبلِ أن تمسوهن ، فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فمتعوهن وسرحوهن » فهذا بعد التطليق البائن الذى لاعدة فيه أمر بتسريحهن مع التمتيع (١) ، ولم يرد به إيقاع طلاق ثان ، فانه لايقع ولايؤمر به وفاقا وإنما أراد التخلية بالفعل ، وهو رفع الحبس عنها ، حيث كان النكاح فيه الجمع ملكا وحكما والجمع حسا وفعلا بالحبس ، وكلاهما موجبه ، وهمامتلازمان فإذا زال الملك أمر بازالة اليد ، كما يقال فى الاموال والملك والحيازة فالقبض فى الموضعين تابع للعقد ، فاذا رفع العقد أمر بازالة اليد التى هى القبض »(٢) .

وهكذا يتبين لنا أن ابن تيمية صاحب مذهب مستقل فى الفقه ، يبدو لنا

---

(١) مجموع فتاوى (الطلاق) ٣٣/٨٠ وما بعدها.

(٢) مجموع فتاوى ١٥/٤٤٩ ، ٤٥٠ .

من خلال تفسيره ، ومناقشته للأحكام عموما ، ذلك المذهب قائم على اجتهاده الشخصى غير متأثر بأى من المذاهب الأخرى.

علوم البلاغة : أحدث ابن تيمية فى علوم البلاغة ما يمكن أن يسمى « ثورة بلاغية » فقد قلب البلاغة المعتزلية - إذا صح التعبير - رأسا على عقب وناقشهم فى كل ماخالفوا من مفاهيم وتصورات ومصطلحات ، ومن حسن الحظ أن وجدت معظم جهود ابن تيمية البلاغية مودعة فى رسالة فعلا هى قضية تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز وحيث إن البحث يركز على جهد ابن تيمية البلاغى المتصل بالتفسير فإن المقام لن يتسع لعرض جهوده فى علوم المعانى والبيان والبديع ، مع العلم بأن له جهودا موفقه فى هذه العلوم جميعا ، ولكنا سنكتفى بمناقشة مافعله ابن تيمية إذ أعاد النظر فى قضية الحقيقة والمجاز ، ولاسيما إذا علمنا أن هذا التقسيم نشأ أساسا لخدمة أغراض المعتزلة ومن شابههم فى تفسير القرآن .

ناقش ابن تيمية مصطلح الحقيقة والمجاز أثناء مناقشته لمصطلحات العلوم عموما ، فاعترف أن للنحو وأصول الفقه مصطلحات حادثة ، ولكنها مصطلحات مستقيمة المعنى ، تحقيق مصالح عملية ، وفوائد علمية ، وحينما وصل إلى مصطلحات البلاغة اعترض أشد الأعتراض على تقسيم الكلام الى حقيقة ومجاز وأشار الى مافى هذا التقسيم من مفاسد عقلية ولغوية وشرعية (١) .

وأول ما فعله هو أنه تتبع تاريخ المصطلح ذاته وانتهى الى أن « هذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة ، لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم باحسان ، ولا أحد من الأئمة المشهورين فى العالم كمالك والثورى والأوزاعى وأبى حنيفة والشافعى ، بل ولا تكلم به أئمة النحو كالخليل وسيبويه وأبى عمرو بن العلاء ونحوهم .

وأول من عرف أنه تكلم بلفظ « المجاز » أبو عبيدة معمر بن المثنى فى

---

(١) أنظر فتاوى شيخ الاسلام ١٢/٥٥٣ .
الحقيقة والمجاز ٢٠/٤٥٤-٤٥٨ .

كتابه « مجاز القرآن » ولكن لم يعن بالمجاز ما هو قسيم الحقيقة ، وانما عنى بمجاز الآية ما يعبر به عن الآية ، ولهذا قال من قال من الأصوليين — كأبى الحسين البصرى وأمثاله — ( أنها تعرف الحقيقة من المجاز بطرق منها ما نص أهل اللغة عليها بأن يقولوا هذا حقيقة ، وهذا مجاز ) ومن قال هذا فقد تكلم بلا علم ، فانه ظن أن أهل اللغة قالوا هذا ، ولم يقل ذلك أحد من أهل اللغة ، ولا من سلف الأمة وعلمائها ، وإنما هذا اصطلاح حادث ، والغالب أنه كان من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين ، فانه لم يوجد هذا فى كلام أحد من أهل الفقه والأصول والتفسير والحديث ونحوهم من السلف .

والشافعىّ وهو أول من جرد الكلام فى « أصول الفقه » لم يقسم هذا التقسيم ، ولا تكلم بلفظ الحقيقة والمجاز ؛ وكذلك محمد بن الحسن له فى المسائل المبنية على العربية كلام معروف فى الجامع الكبير وغيره ، ولم يتكلم بلفظ الحقيقة والمجاز » .

ثم حدد ابن تيمية البدايات التاريخية لهذا المصطلح قائلا : « إن تقسيم الكلام الى حقيقة ومجاز ؛ إنما اشتهر فى المائة الرابعة ، وظهرت أوائله فى المائة الثالثة ، وما علمته موجودا فى المائة الثانية إلا أن يكون موجودا فى أواخرها ».

وأشار الى مدلول لفظ المجاز عند الأمام أحمد بن حنبل حتى لا يسىء الناس فهمه فأوضح قائلا : والذين انكروا أن يكون أحمد وغيره نطقوا بهذا التقسيم ، قالوا : ان معنى قول أحمد عن مجاز اللغة أى : مما يجوز فى اللغة أن يقول الواحد العظيم الذى له أعوان نحن فعلنا كذا ونفعل كذا ، وهذا مما قاله فى كتاب الرد على الجهمية فى قوله : ( إنا ونحن ) ، ولم يرد أحمد بذلك أن اللفظ استعمل فى غير ما وضع له ( كما يقول البلاغيون ) فى تعريفهم للمجاز » (١) وأشار ابن تيمية فى حديثه الى اختلاف الناس ازاء هذه القضية فهناك فريق أثبت المجاز فى اللغة والقرآن معا ، وفريق نفى المجاز فى اللغة والقرآن معا ، وفريق أثبته فى اللغة لاحتياج الشعراء إليه فى بعض

---

( ١ ) أنظر مجموع فتاوى ٧/٨٧-٨٩ .

أغراض الشعر ، ونفاه فى القرآن فى حدود فهمه أن القرآن مبنى على الحقيقة .

ولم يأخذ ابن تيمية بقول أى فريق بعد أن ظهر له ضعف الأدلة التى يستندون اليها ، والذى تبين لى أنه ذهب الى أن مبحث البلاغين فى الحقيقة والمجاز قام على قدر كبير من التعسف والتكلف لخدمة مذاهب دينية فى الاعتبار الأول ، وأن هذا المبحث داخل فى مباحث أخرى عند العلماء المحققين منها : الأسماء المتواطئة ، وهى المتباينة لكن بينها اشتراك وامتياز من حيث المعنى نحو الصارم والمهند والسيف ، ومنها : الأسماء المشتركة مثل « المشترى » وهو الشىء المبتاع والمشترى وهو علم على الكوكب المعروف ، فليس أحدهما حقيقة والآخر مجازا ، ومنها مبحث المطلق والمقيد مثل لفظ « جناح » عند الإطلاق لايفيد تخصيصا ولا تعيينا ولكن يفيد ذلك عند إضافته وتقييده فيقال : جناح الطائر ، وجناح الذل ، وجناح الملائكة ، وجناح الطريق ، وكلها تعبيرات حقيقية وليس أحدها حقيقة والأخرى مجازا ؛ ومنها التعبير بالحالية والمحلية نحو «القرية» قد يراد بهذا اللفظ المحل وهو البيوت والمساكن ، وقد يراد الحال وهم السكان ، وفى كلا الأمرين فالتعبير حقيقى .

وطرح فى نقاشه اعتراضاً منطقياً فى صورة استفهام ؟ هل تتبعتم تاريخ كل لفظة فى اللغة ، وعرفتم المعنى السابق للفظ والمعنى اللاحق ، وقطعتم ما المعانى التى وضعت لها الألفاظ وما المعانى التى لم توضع لها ؟ وذلك بعد أن تبين له أن ما يسميه بعضهم استخداماً حقيقاً ، يسميه آخرون إستخداماً مجازياً وهكذا يطول الجدل بلا فائدة علمية محققة . (١)

واختتم النقاش بتطبيق عملى يبين فيه خطأ أصحاب التقسيم فى تفسيرهم للقرآن وأن ما ذكروه من المجاز فى القرآن ليس من المجاز فى شىء ، ففى تفسير قوله تعالى : « تجرى من تحتها الأنهار » يرد على من قال : والأنهار غير جارية فيقول : النهر كالقرية والميزاب ونحو ذلك ، يراد به الحالّ ، ويراد به المحل ، فإذا قيل : حفر النهر ، أريد به المحل ، وإذا قيل :

---

( ١ ) انظر : الحقيقة والمجاز ٢٠/٤٠٠ وما بعدها .

جرى النهر ، أريد به الحال[١] .

ويرد على القائلين باستعمال اللفظ فى غير موضعه فى قوله تعالى : ( واشتعل الرأس شيباً ) [٢] حيث يقول : ( واشتعل الرأس شيباً ) وهو غير مشتعل ، فهذا مسلم لكن يقال : لفظ الاشتعال لم يستعمل فى هذا المعنى ، إنما استعمل فى البياض الذى سرى من السواد سريان الشعلة من النار ، وهذا تشبيه واستعارة ، لكن قوله : ( واشتعل الرأس ) استعمل فيه لفظ الاشتعال مقيداً بالرأس لم يستعمل اللفظ فى اشتعال الحطب وهذا اللفظ — وهو قوله ( واشتعل الرأس شيباً ) لم يستعمل قط فى غير موضعه ، بل لم يستعمل إلا فى هذا المعنى وإن كان هذا الوضع يغير بعد قولنا ( اشتعلت النار ) فلا يضر ، وإن قصد به تشبيه ذلك المعنى بهذا المعنى فلا يضر ، بل هذا بين الأسماء العامة ، لا بد أن يكون بين المعنيين قدر مشترك تشتبه فيه تلك الأفراد .

وأما تسميتها استعارة فمعلوم أنهم لم يستعيروا ذلك اللفظ بعينه بل ركبوا لفظ ( اشتعل ) مع ( الرأس ) تركيباً لم يتكلموا به ، ولا أرادوا به غير هذا المعنى قط ، ولهذا لايجوز أن يقال فى مثل هذا : لم يشتعل الرأس شيباً ، بل يقال : ليس اشتعال الرأس مثل اشتعال الحطب وإن أشبهه من بعض الوجوه » [٣] .

وتطبيقاً لقضية أن اقتران ألفاظ القرآن وإضافة بعضها إلى بعض ليست من المجاز فى شىء فسر قوله تعالى : « واخفض لهما جناح الذل » [٤] يقول قائل : والذل لا جناح له ؟ فيقال له : لا ريب أن الذل ليس له جناح مثل جناح الطائر ، كما أنه ليس للطائر جناح مثل أجنحة الملائكة ، ولا جناح الذل مثل جناح السفر ، لكن جناح الإنسان جانبه ، كما أن جناح

---

( ١ ) المرجع السابق ٢٠/٤٦٤ .
( ٢ ) مريم : ٤ .
( ٣ ) الحقيقة والمجاز ٢٠/٤٦٤ ، ٤٦٥ .
( ٤ ) الإسراء : ٢٤ .

الطائر جانبه ، والولد مأمور بأن يخفض جنبه لأبويه ، ويكون ذلك على وجه الذل لهما لا على وجه الخفض الذى لا ذل معه ، وقد قال للنبى صلى الله عليه وسلم : « واخفضْ جناحَك لمن اتبعك من المؤمنين » (١) ولم يقل جناح الذل ؛ فالرسول أمر بخفض جناحه وهو جانبه ، والولد أمر بخفض جناحه ذلا ، فلا بد مع خفض جناحه أن يذل لأبويه ، بخلاف الرسول فإنه لم يؤمر بالذل ، فاقتران ألفاظ القرآن تدل على اقتران معانيه وإعطاء كل معنى حقه . ثم إنه سبحانه كمل ذلك بقوله : ( من الرحمة ) فهو جناح ذل من الرحمة لا جناح ذل من العجز والضعف ، إذ الأول محمود والثانى مذموم » (٢) .

وهكذا كان لابن تيمية نظرية مستقلة فى علوم البلاغة ، تجرد فيها من أى مؤثرات سابقة ممن كتبوا فى التراث البلاغى ، فوقف من هذا التراث موقف الحيدة والإنصاف وإعادة النظر فى كل ما كتب ، ثم انتهى إلى آراء شكلت نظريته البلاغية فى الحقيقة والمجاز التى تبلورت عنده ، وطبقها فى تفسيره لآى القرآن الكريم .

**علوم العربية** : لم يكن لابن تيمية نظريات كاملة فى علوم العربية من أدب وتاريخه ونحو وصرف ولغة وعروض وغيرها ، وإن كان له نظرات موفقة صائبة فيها جميعاً ، وذلك لأن جل همه واهتمامه هو تحصيل العلوم الشرعية فى الاعتبار الأول التى تحمل عصره إلى العودة إلى نبع السلف الصافى حتى ننجح كما نجحوا ، ونفلح كما أفلحوا .

وهو يرى أن أى دراسة جادة لأى علم من علوم العربية ، لا بد أن تبدأ بالقرآن الكريم ، فهو أعظم أسلوب يهدى لأقوم سبيل ، وهو يؤيد كل علم ، وليس فيه — على الأقل — ما يعارض أى علم ، وعلى هذا فالقرآن أصل وأساس ، وكل علم من العلوم فرع وتبع ، ومما قاله فى ذلك : « العربية إنما احتاج إليها المسلمون لأجل خطاب الرسول بها ( من خلال القرآن الكريم )

---

( ١ ) الشعراء : ٢١٥ .

( ٢ ) الحقيقة والمجاز ٢٠/٢٦٥، ٢٦٦ .

فإذا أعرض عن الأصل ، كان أهل العربية بمنزلة شعراء الجاهلية ، أصحاب المعلقات السبع ونحوهم من حطب النار »[١] .

**ومن نظراته الصائبة فى الأدب** : أنه ينكر بعض الأغراض الشعرية التى لا يقرها الإسلام مثل التشبيب والغزل الفاحش بالمرأة ، والغزل الشاذ بالغلمان ، ووصف الخمر والهجاء والرثاء فيقول : « إن هذه الأقوال فيها من وصف المردان وعشقهم ومقدمات الفجور بهم ما يقتضى ترغيب النفوس فى ذلك ، وتهييج ذلك فى القلوب ، وكل مافيه إعانة على الفاحشة والترغيب فيها حرام ، وتحريم هذا أعظم من تحريم الندب والنياحة ، فهذا يثير الحزن ، وذلك يثير الفسق ، والحزن قد يرخص فيه ، وأما الفسق فلا يرخص فى شىء منه »[٢] . فهو كما نرى ينقد الشعر نقداً يعتمد على أحكام الدين وتعاليمه أيضاً ، ولعل فى هذا إشارة غير مباشرة أن من عدة الناقد الأدبى الفقه فى الدين حتى تصيب أحكامه عين الصواب .

**ومن نظراته فى علم العروض** ، الالتزام بأوزان الشعر العربية فى قرض الشعر ، ورفض الأوزان المحدثة الجديدة ، والالتزام كذلك باللغة العربية الفصحى ، ونبذ اللهجات العامية والمحلية ، فيقول : « **إن فى هذا الكلام الموزون** كلاماً فاسداً مفرداً ومركباً : أما مفرداته ، فإنهم غيروا فيه كلام العرب وبدلوه ، وأمثال ذلك مما تمجه القلوب والأسماع ، وتنفر عنه القلوب والطباع ، وأما مركباته ، فإنه ليس من أوزان العرب ، ولا هو من جنس الشعر ولا من أبحره الستة عشر ، ولا من جنس الأسجاع والرسائل والخطب ، ومعلوم أن تعلم العربية ، وتعليم العربية فرض كفاية ، وكان السلف يؤدبون أولادهم على اللحن ، فنحن مأمورون أمر إيجاب ، أو أمر استحباب أن نحفظ القانون العربى ، ونصلح الألسن المائلة عنه ، فلو ترك الناس على لحنهم كان نقصاً وعيباً ، فكيف إذا جاء قوم إلى الألسنة العربية المستقيمة والأوزان القويمة ، فأفسدوها بمثل هذه المفردات ، والأوزان المفسدة

---

( ١ ) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ٨٣/٢٠٧ .
( ٢ ) مجموع فتاوى الاسلام ٣٢/٢٥١ .

للسان الناقلة عن العربية العرباء إلى أنواع الهذيان الذى لا يهذى به إلا قوم من الأعاجم الطماطم الصميان ؟ ! » (١) .

ونحن إن كنا نتفق مع ابن تيمية على ضرورة الالتزام بالعربية الفصحى فى قرض الشعر فإنا لا نستطيع أن نتفق معه على ضرورة الالتزام بأوزان الشعر القديمة ، وعدم الخروج على الأبحر الستة عشر ، إذ يمكن التعديل فى أوزان الشعر مع التعبير عن الأغراض السامية . والمعانى الشريفة ، كما أننا لن نجد من سنة الرسول — صلى الله عليه وسلم — القولية أو الفعلية ما يحدد أوزانا معينة للشعر لا يجوز الخروج عليها . لأنه ليس بشاعر ، وقال تعالى مخبراً عنه : ( وما علمناهُ الشعرَ وما ينبغى له إنْ هو إلا ذكرٌ وقرآنٌ مبينٌ ) (٢) .

**وأما علوم الاشتقاق والنحو والصرف** فقد بلغ فيها شأوا بعيداً احتجاجاً ومناقشة وعرضاً لآراء كل فريق ، وكان كثيراً ما يتعرض لهذه العلوم فى تفسيره ، ففى علم الاشتقاق أكد أن هناك مناسبة بين الألفاظ والمعانى ووافق علماء العربية فى تقسيمهم الاشتقاق إلى ثلاثة أنواع فقال : « إن أكثر المحققين من علماء العربية والبيان يثبتون المناسبة بين الألفاظ والمعانى ويقسمون الاشتقاق إلى ثلاثة أنواع :

الاشتقاق الأصغر : وهو اتفاق اللفظين فى الحروف والترتيب : مثل علم وعالم وعليم .

والثانى الاشتقاق الأوسط : وهو اتفاقهما فى الحروف دون الترتيب مثل سمو ووسم ، وقول الكوفيين أن الاسم مشتق من السمة صحيح إذا أريد به هذا الاشتقاق ( يعنى الأوسط ) وإذا أريد به الاتفاق فى الحروف وترتيبها ( يعنى الاصغر ) فالصحيح مذهب البصريين أنه مشتق من السمو، فإنه يقال فى الفعل سماه ، ولا يقال وسمه ، ويقال فى التصغير ( سُمَىّ ) ولا يقال ( وُسَيْم ) ويقال فى جمعه : أسماء ولا يقال أوسام .

---

( ١ ) مجموع فتاوى ٢٥٢/٣٢ .
( ٢ ) يس : ٦٩ .

وأما الاشتقاق الثالث ( الأكبر ) فاتفاقهما فى بعض الحروف دون بعض ، لكن أخص من ذلك أن يتفقا فى جنس الباقى ، مثل أن يكون حروف الحلق ، كما يقال : حزر ، وعزر ، وأزر ، فالمادة تقتضى القوة ، والحاء والعين والهمزة جنسها واحد ، ولكن باعتبار كونها من حروف الحلق » (١) .

وفى الحقيقة أن إدخال « الهمزة » ضمن الحروف الحلقية يعد خطأ من وجهة نظر علم اللغة الحديث ، ولكن ابن تيمية — شأنه شأن كل علماء اللغة القدامى كانوا يعدون الحروف الستة : الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء ، حروفاً حلقية ، ولكن البحث اللغوى الحديث ( أكد أن هذه الأصوات الستة تتوزع على ثلاثة مواضع مختلفة من جهاز النطق ، وإن كانت هذه المواضع يجاور بعضها البعض الآخر ، فالهمزة والهاء من الحنجرة ، والحنجرة جزء من جهاز النطق سابق للحلق ؛ والعين والحاء من الحلق وهو فى موضع تال للحنجرة ، والغين والخاء من أقصى الحنك وهو يقع فى منطقة تالية للحلق من جهة الإمام ؛ ومعنى هذا أن الأصوات الحلقية اثنان فقط : هما العين والحاء ) (٢) .

ولكن ابن تيمية يلتمس له العذر لقصور الوسائل العلمية وانعدام الأجهزة الآلية فى عصره ، ولم يكن علم التشريح قد ظهر بعد .

وفى علم النحو : كان ابن تيمية يركز على قضية الإعراب خدمة لمعنى النص القرآنى ، فى تفسير قوله تعالى : « وكَأَيِّنْ مِنْ نبيٍّ قاتلَ معه رِبِّيون كثير فما وهنوا لما أصابهم فى سبيل الله وما ضَعُفوا وما استكانوا ، والله يحب الصابرين ) (٣) أورد القراءتين : قاتل وقُتِلَ ، ورجح قراءة ( قُتِلَ ) بناء على الإعراب فقال : وقوله ( قُتِلَ ) أى النبى قتل ، هذا أصح القولين وقوله ( معه ربيون كثير ) جملة فى موضع الخبر ، صفة

---

( ١ ) مجموع ٢٠/٤١٨ ، ٤٩١ .

( ٢ ) د. كمال محمد بشر : علم اللغة العام الأصوات ص ١٢٣ .

( ٣ ) آل عمران : ١٤٦ .

للنبي — صفة بعد صفة — أى كم من نبى معه ربيون كثير قتل ولم يقتلوا معه ، فإنه يكون المعنى : أنه قتل وهم معه ، والمقصود : أنه كان معه ربيون كثير وقتل فى الجملة وأولئك الربيون ( ما وهنوا لما أصابهم فى سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا ) والربيون الجموع الكثيرة ، وهم الألوف الكثيرة » (١) .

وأحياناً يشرح الوظيفة اللغوية للأدوات مصححاً الأخطاء النحوية ، وذلك نحو ما فعله فى تفسير سورة ( الكافرون ) حينما كشف السر عن التعبير بـ ( ما ) دون ( من ) فقال : « ذكر لفظ ( ما ) ولم يقل ( من تعبدون ) و ( ما ) تدل على الصفة كما تقدم ، وما ذكره المهدوى وغيره من أنه قال : ( ما أعبد ) ولم يقل ( من أعبد ) — يقابل به ( ولا أنا عابد ما عبدتم) الذى يراد به الأصنام فضعيف جداً يغير اللغة ويخصص عموم القرآن — وهو عموم مقصود — ويزيل المعنى الذى تعلقت به هذه البراءة ، فإن ( ما ) فى اللغة إما لما لا يعلم ، ولصفات ما يعلم كما فى قوله : ( فانكحوا ما طاب ) ( وما سوَّاها ) ( وما خلق الذكر والأنثى ) وفى التسبيح المأثور أنه يقال عند سماع الرعد : « سبحان ما سبحت له » ومثله كثير فقوله : ( ولا أنتم عابدون ما أعبد ) جار على أصل اللغة » (٢) .

وفى علم الصرف كان يوجه الكلمة توجيهاً صرفياً دقيقاً مستشهداً بالشعر أحياناً — واستشهاده بالشعر آنئذ لغرض لغوى بحت وهو المساعدة على معرفة بنية الكلمة الداخلية حتى يتضح معناها، ولننظر على سبيل المثال تفسير قوله تعالى : « وما كان لبشرٍ أن يكلمه اللهُ إلا وحياً أو من وراءِ حجابٍ أو يرسلَ رسولا فيوحى بإذنه ما يشاء » (٣) .

يوضح أن المقصود بالرسول فى الآية هو الرسول الملائكى المكلف بتبليغ الوحى إلى الرسول البشرى، ثم يوجه كلمة (ملك) توجيهاً صرفياً دقيقاً حتى ينتهى

---

( ١ ) مجموع فتاوى : ١٤/٣٧٣، ٣٧٤ .
( ٢ ) مجموع فتاوى ١٦/٥٦٢ .
( ٣ ) الشورى : ٥١ .

أنها لا تخرج عن معنى الرسالة وذلك حيث يقول : « فأخبر أنه يوحى إلى البشر تارة وحياً منه ، وتارة يرسل رسولا فيوحى إلى الرسول بإذنه ما يشاء ، والملائكة رسل الله ، ولفظ الملك يتضمن معنى الرسالة فإن أصل الكلمة ( ملأك ) على وزن ( مفعل ) لكن لكثرة الاستعمال خففت بأن ألقيت حركة الهمزة على الساكن قبلها وحذفت الهمزة ، وملاك مأخوذ من المألك ، والملأك بتقديم الهمزة على اللام واللام على الهمزة ، وهو الرسالة ، وكذلك الألوكة بتقديم الهمزة على اللام قال الشاعر :

أبلغ النعمان عنى مألكاً .·. أنه قد طال حبسى وانتظارى

وهذا بتقديم الهمزة على اللام ، لكن الملك هو بتقديم اللام على الهمزة ، وهذا أجود » (١) .

وهكذا يتبين لنا أن خوض ابن تيمية فى المسائل اللغوية ، لم يكن لمجرد الشغف بالبحث اللغوى، أو لإرضاء فضول الترف العقلى، أولاستعراض تفوقه لفن من العلوم برع فيه ، فإنه ما كان يتعاطى المسائل النحوية واللغوية إلا بقدر ولخدمة النص القرآنى خدمة مباشرة .

وبعد أن أخذنا فى استعراض الجوانب الأساسية للمنهج النقلى لدى ابن تيمية تفصيلا ، فها نحن نقدم خلاصة ما ذكرنا بصورة موجزة تتميما للفائدة :

اعتمد ابن تيمية فى المنهج النقلى على مصادر غنية متنوعة بدأنا الفصل بتقديم بيان عنها حصرنا فيه المصادر العلمية التى رجع إليها بقدر الإمكان فى علوم التفسير والحديث ومصطلحه والسنن والآثار ، والنحو واللغة والفقه وأصوله ، ثم شرعنا فى تقرير أسس التفسير النقلى عنده ووجدناها تنقسم إلى قسمين كبيرين :

١ — الأصول الأساسية الأربعة : القرآن — أقوال الرسول — صلى الله عليه وسلم — أقوال الصحابة — أقوال التابعين :

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ١٧/٢٥٦، ٥٢٧ .

٢ — المعارف المساعدة التى تتمثل فى الثقافة التفسيرية بمعناها العام من الفقه وأصوله ، وعلوم البلاغة ، وعلوم العربية وغيرها ولاحظنا بوجه عام — أنه كان يستخدم القسمين كليهما للوقوف عندما أشكل من القرآن ؛ فابن تيمية لم يترك لنا تفسيراً كاملا للقرآن آية آية . ويستخدمها كذلك لتصحيح أمور العقيدة التى شوهت عبر القرون المتتابعة . وإلى جانب هذا كانت هناك فوائد علمية قيمة كان يحققها بكل مصدر من المصادر التى ذكرنا .

فالقرآن : ساعده فى معرفة الآيات التى قيدت ما أطلقته آيات أخرى وفى حسم الأمور فى كثير من القضايا الحساسة ، وفى الاستدلال به على صحة معنى ذهب إليه وخاصة فى الأمور الخلافية ، وفى تأكيد أن الكتاب والسنة أصل فى جميع الأمور ، وأقوال النبى — صلى الله عليه وسلم — ساعدته فى تفصيل المجمل وتقييد المطلق ، وتخصيص العام وبسط الموجز ، وأفادته فى باب الترغيب والترهيب وفى توضيح الأحكام الفقهية التى تتعلق بالعبادات والمعاملات .

وأقوال الصحابة : رضوان الله عنهم — ساعدته فى معرفة المعانى المباشرة للنص القرآنى التى يجب على المكلف أن يعرفها ، وفى بيان صحة معنى اللفظ فى الآية ، فإنهم تلقوا القرآن بالتواتر عن الرسول — عليه الصلاة والسلام — مباشرة ، وفى معرفة الأحكام المحتملة فى الآية فإنهم تلامذة الرسول الأمين — صلى الله عليه وسلم — وفى معرفة أسباب النزول ، فإنهم عاصروا وقت النزول ، وشهدوا ظروفه وملابساته ، كذلك فإنه حدد منازل الصحابة وأقدارهم من خلال أقوال الصحابة أنفسهم حتى لا يغالى مغال فى تعظيمهم ، ولا يغالى مغال فى حطهم حقهم ، كذلك استطاع تمييز الخطأ من الصواب فيما يروى عن الصحابة . وذلك بنقد الأسانيد والنظر المتأنى فى المتن وخاصة فيما يروى عن على رضى الله عنه .

أما أقوال التابعين : فإنها ساعدته فى الجزم بصحة كثير من المعانى إذا أجمع التابعون عليها ، وساعدته بهذه الطريقة فى حل الكثير من مشكل التفسير ، وكان النظر فى أقوالهم فرصة طيبة لتبرئة بعضهم من التهم التى وجهت إليه ، واستطاع التأكيد بأن حقيقة الخلاف بين التابعين كما هى بين الصحابة — اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد .

**أما عن المعارف المساعدة** ، أو الثقافة التفسيرية العامة فقد اكتفينا بعرض نماذج منها ، نظراً لضخامتها ، فذكرنا أن ابن تيمية تكلم فى أصول الفقه وأكد أن الصحابة والتابعين عرفوا هذا العلم ووضعوا قواعده ولكن الائمة بعد ذلك جردوا الكلام فيه ، وتبين لنا أن ابن تيمية كان يستشهد بأقوال أئمة الفقة لسببين :

**تقرير أصول العقيدة ، ومناقشة فروع الشريعة** ، وانتهينا إلى أنه صاحب مذهب مستقل فى الفقه ، فهو إمام مجتهد وليس رجلا مقلداً وأن اجتهاده فى كثير من المسائل — كان أكثر إفادة من الأئمة الأربعة وغيرهم .

أما علوم البلاغة فقد عرفنا أنه صاحب ثورة بلاغية ، غير فيها كثيراً من المفاهيم البلاغية السابقة تغييراً جذرياً ، وأصبح صاحب نظرية بلاغية أودعها كتاباً خاصاً عن ( الحقيقة والمجاز ) وأنه فسر كثيراً من آى القرآن الكريم بهدف إثبات بطلان التقسيم إلى حقيقة ومجاز فيما يتعلق بالنص القرآنى.

**أما علوم العربية** : فقد تكلم فيها جميعاً ، وكانت له نظرات موفقة اتفق فيها أحياناً مع علماء اللغة وخالفهم أحياناً أخرى ، ومع انصراف معظم جهوده إلى العلوم الشرعية إلا أنه كان استاذاً فى الأدب وتاريخه وأوزان الشعر والاشتقاق والنحو والصرف وناقش أساتذة هذه العلوم فى كثير من المسائل وراجعهم فيها وركز فى تفسيره على قضية الإعراب لترجيح قراءة على قراءة أو وصولا للمعنى الصحيح ، وكانت له توجيهات صرفية بارعة لألفاظ القرآن الكريم ساعدته على معرفة البنية الداخلية للكلمات حتى تتضح معناها .

وبعد . . فهذا هو الإمام ابن تيمية ، وهذا هو منهجه النقلى فى التفسير ، الذى كان تطبيقاً صادقاً لما أعلنه فى نظريته عن أصول التفسير ، منهج اتسم بالنقل الواعى الحذر ، فالنص المنقول عند ابن تيمية يناله شىء كبير من المناقشة والنقد والتصحيح حتى يكون أهلا لتفسير الكتاب العزيز .

* * *